التحرير

سياسية اخبارية جامعة

إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

ISSN 2382-2643

التعليم الفرنكو-عربي في تونس وتكوين الشخصية العلمانية

إعلان الجمهورية.. انقلاب على الشرعية

الاحد 04 ذو الحجة 1441هـ الموافق لـ 26 جويلية 2020 م العدد 301 الثمن 700م

بكفالة الدستور الغوغاء تنكل بالبلاد والعباد

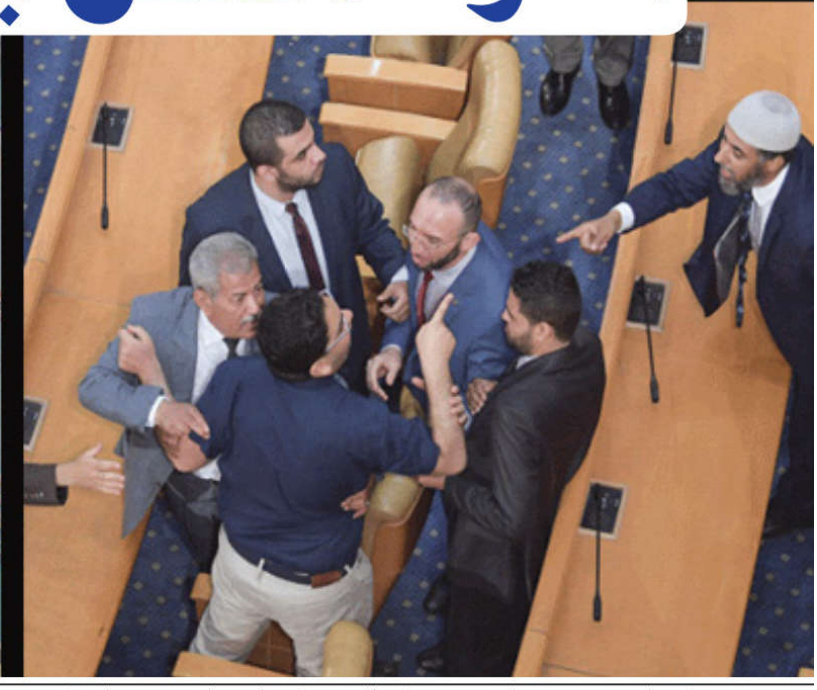

بين خطر سد النهضة وخطر الحد الغربي النظام المصري هو أس البلاء

حذف اسم فلسطين من خرائط (غوغل و آبل)

كلمة العدد

بكفالة الدستور الغوغاء تنكّل بالبلاد والعباد

الشغل، التعليم، الصحة، توفير الماء الصالح للشراب، المسكن اللائق... كلها حقوق يكفلها الدستور ولا يوجد حق إلا والدستور يضمنه ويكفله. هذا ما يردده كهنة المعبد الدّيمقراطي كلما أطلت أزمة ما برأسها وخيم شبحها على الأجواء في تونس. تستفحل البطالة وتنعدم الرعاية الصحية وتسوء وضعية التعليم ويستبد العطش بأكثر من مدينة، فيهرول الناعقون يستعرضون فصول الدستور الجوفاء التي تنص على هذا الحق أو ذاك، ثم يرجعون أدراجهم إلى حين ظهور أزمة جديدة وما أكثر الأزمات التي تستوجب التذكير بما يكفله الدستور.. ملوحين بذلك الكتيب الأحمر في المنابر الإعلامية والبلاتوهات. وباختصار شديد تسمع جعجعة والأصح تسمع خوار عجل ولا تجد ما يطعم من جوع أو يروي من عطش أو يخفف من وطأة مرض أو يحفظ كرامة. فكل الحقوق المكفولة بدستورهم الوضعي سراب يحسبه الواهمون والعاكفون على العجل –الديمقراطية. رعاية شؤون تقي من ضنك العيش وشظفه وتذود عن سيادة البلاد وهيبتها.

لقد أنفقت من أجله المليارات وخاضوا المعارك الطاحنة ليكون في النهاية كافلا لشيء وحيد هو تثبيت الغوغاء وتمكينها من رقابنا وفسح المجال لها لتمعن في التنكيل بالبلاد دون أن يعكر صفوها حسيب أو رقيب فالدستور منحها الحصانة وتكفّل برعايتها والسهر على حسن سيرها بنا نحو الخراب.

الغوغاء في أصل المعنى: الجراد حين يخفّ للطيران، ثم حدث في اللفظ تطور دلالي فأصبح يعني السفلة من الناس والمتسرعين إلى الشرّ. ويقال غوغائيون لأنهم يحدثون جلبة لكثرة لغطهم وصياحهم وهذا ما نعيش على وقعه اليوم صباحا مساء في البرلمان الذي انقسم فرقا متناحرة يتنافسون أيّهم أكثر صخبا وصياحا، وأعلى جلبة وضوضاء. طوائف متناحرة تزعم كلّ واحدة أنّها تمثل الشعب، والحقيقة أنّهم لا يمثّلون إلا أسيادهم الأوروبيين الذي أوصلوهم من خلال ثقوب الدّيمقراطيّة وبدعمهم بالمال السياسيّ وبالإعلام المأجور.

لقد أثبتنا مرارا أنّ تونس تحت الوصاية المباشرة بما يعني أنّ المتحكّم فيها هي القوى الاستعماريّة وبخاصّة بريطانيا، وهي متحكّمة في كلّ العمليّة السياسيّة (بدء بالدّستور وصولا إلى الانتخابات) وفي كلّ « الفاعلين» السياسيين وبخاصّة الأحزاب. وتتمّ العمليّة عن طريق توزيع الأدوار.

المستعمر يريد أن يستمرّ نظامه الذي فرضه منذ بورقيبة، وحتّى يتمّ له ذلك وجب ترويض الشعب الثائر الذي لم يهدأ يوما منذ 2011، ولم تستطع الانتخابات وما جلبته من وجوه جديدة أن تسكته ولو قليلا، انطلقت عمليّة ترويض الشّعب منذ 2011 ومرّت بأطوار (هيئة عياض بن عاشور، ثمّ انتخابات التأسيسيّ ثمّ انتخابات 2014) فشلت جميعها في فعل المطلوب، لأنّ كلّ الأحزاب التي شاركت في العمليّة لم تقنع النّاس ولم يزيدوهم إلا إصرارا على مواصلة الثورة، فجاء طور التيئيس، ولا أفضل من الغوغائيّة والفوضى في تحقيق المراد، خاصّة بعد أن ظهر الضعف على كلّ الأحزاب حتّى ما عدنا نتكلّم عن حزب أغلبيّ. فصمّمت انتخابات 2019 لتخرج مشهدا برلمانيّا مفخّخا. يجمع المتناقضات (على الأقلّ في الظّاهر) في مشهد سورياليّ عجائبيّ يجسّد الغوغائيّة في أبشع صورها. فحين نستعرض المشهد السياسيّ "بده يتكوّن من «أحزاب» طوائف:

- فطائفة سليلة بن علي وبورقيبة، أطلّت برأسها بعد سنوات من هروب سيّدها، تعلن كفرها بالثورة وكل ما نتج عنها، أطلّت برأسها بعد طول اختباء، تريد أن تستعيد عهدا من الظّلم والظّلام، عهدا سُلمت فيه ثروات البلاد بالمجّان لبريطانيا، وجُعلت تونس «حديقة خلفيّة لأوروبا» وسيق شبابها سوقا ليكونوا خدما وعبيدا للشركات الأوروبيّة. هذه الطّائفة تمثّل جزء من الحرس القديم الذين رفضهم النّاس بل لاحقوهم، ولكنّهم أعيدوا اليوم بعد «خيبة أمل في الحكّام الجدد، أعيدوا تحت الحماية والدّعم الكامل للمستعمر، وتعهّد من الحكّام الجدد أن لا يمسّوهم بل يشاركوهم ويذكر الجميع أنّ التمهيد كان عن طريق الباجي قايد السبسيّ وراشد الغنّوشي وقصّة إجهاض قانون العزل السياسيّ معروفة مشهورة يومها حضر الغنّوشي بشخصه ليفرض منع القانون، ثمّ كانت التكملة مع تمرير قانون المصالحة، وكان هذا من أجل أن يعود الحرس القديم إلى الواجهة، فعاد بوجه صفيق يلعن الثورة والثوّار (مستغلّا خيبة الأمل الشعبيّة في حكّام جدد) غير أنّ هاته الطّائفة لا تملك الصّراخ العالي مع رصيد هامّ من الوقاحة والكذب والتزوير.

- أمّا الطّائفة الثانية، فأدعياء ثورة ما قاموا بها ولكنّهم ركبوا موجتها وزعموا أنّهم قياداتها والمؤتمنون عليها، استغلّوا حسن ظنّ النّاس بهم وبإسلاميّتهم ولكنّهم لم يكونوا إلا نسخة من بن علي وبورقيبة، ولكنّها نسخة باهتة ضعيفة. هؤلاء غارقون في التبعيّة لأوروبا، جيء بهم زمن الثورة لإجهاضها، وليحافظوا على النّظام الذي بناه المستعمرون طيلة عقود، ومن بين مهمّاتهم إبعاد الإسلام عن الحكم، باستغلال صفتهم الإسلاميّة، (التي أعلنوا تخلّيهم عنها في مؤتمرهم العاشر)، ثمّ باشروا المهمّة الثانية المحافظة على النّظام وحماية الوجوه القديمة التي رجعت إلى الحكم من الباب.

- تفرّعت عن هذه الطّائفة فرقة جندوها لتقوم بدور مواجهة الحرس القديم وبخاصّة «أعداء الثورة» فألبسوها جبة الثورية وأركبوها صهوة مقاومة عودة الاستبداد.

- ولا يفوتنا في هذا المقام ذكر بقايا العلمانيين الذين ثبت عجزهم وانعدام الرؤية عندهم، هؤلاء تشكّلوا في أحزاب صغيرة زادت من تشتّت البرلمان وأضفوا على المشهد غموضا وتلبيسا، هؤلاء تمّ إيصالهم إلى البرلمان بـ«أكبر البقايا» ليكونوا رصيدا احتياطيّا يُستعمل حين الحاجة، لمساندة أحد الطرفين المتصارعين من الطوائف (في الظّاهر)، أو لتعديل الكفّة حتّى لا تترجّح جهة على أخرى.

هذا هو المشهد الحزبي (عفوا الطّائفيّ) في البرلمان، مشهد متفجّر بالصراخ والصياح والعراك، غوغائيّة ولكن يحميها الدّستور بل هو صانعها.

- وليس رئيس الدولة «قيس سعيد» ببعيد عن هذه الغوغائيّة العبثيّة، فقد علا صوته (هو الآخر) بالصراخ والتّهديد بإطلاق الصواريخ ودكّ حصون العملاء والخونة وكل من يتربص بتونس وشعبها. وكأنّ ما يحدث في البرلمان لا يهدّد تونس وشعبها؟ يتحدّث قيس عن الخونة والعملاء، وكأنّه لا يرى السّفراء يجوبون البلاد بالطّول والعرض ويقتحمون الوزارات ويملون الأوامر. وينذر بالويل والثبور كل من يحيد قيد أنملة عما حوته صفحات دستوره. رغم أنّ هذا الدّستور هو الذي صنع هذه الغوغاء وهو الذي تكفّل بحامية الرعاع المنتحلين صفة رجال الدولة والمتسللين خلسة لسدة الحكم.

- رئيس الدولة هذا الذي نصب نفسه مفتيا دستوريا. لا ينفكّ يردد بمناسبة أو بدونها أن ديدنه السير على خطى الخليفة الراشد عمر بن الخطاب وزعم أنه لا تغيب عنه ولو للحظة بأن الله سائله يوم القيامة عما استرعاه، متجاهلا أن الفاروق لم يحتكم إلا للوحي كتابا وسنة ولم يتخذ من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة، ولم يرم أحكام الإسلام وراء ظهره، واهتمّ حتّى بالبغلة التي لو عثرت في العراق لخشي أن يُحاسب عليها. أمّا « قيس سعيد»، فقد عثرت كلّ بغالنا بل تردّت فلم يُحرّك ساكنا، تونس مرتهنة للمستعمر، ولكنّ قيس سعيّد يفتينا دستوريّا وقانونيّا أنّ تونس لم يدخلها الاستعمار بل جاءت فرنسا لتحمينا (هكذا)، وسكوته عن سفراء بريطانيا وأمريكا (الدّولتين المجرمتين) يتصرّفون في تونس تصرّف الحكّام في تدخّل سافر وقح في بلادنا لدليل على أنّه راض بهذا التدخّل فلعلّه يراه حماية ودعم. إذن لمن الصّواريخ والزّاجمات ولمن الخطب العصماء؟؟؟

إذا لم تكن بريطانيا وفرنسا وأمريكا هي العدوّ فمن إذن؟

الدّستور العلماني الوضعي الذي فرضته علينا القوى الاستعماريّة هو عقيدة قيس سعيّد وديدنه. أوليست كلّ هذه الفوضى التي نعيشها من صنعه؟ ثمّ أليست كلّ مصائبنا من هذا العدوّ المقتحم؟

لقد انتهت المهمة الأولى لجحافل الجراد المنتشر اليوم على طول الساحة السياسية وعرضها حين "بحوا في تمرير دستور 2014. لقد أدوا مهمتهم بإقصائهم لأحكام الإسلام، ولكنّ الأوضاع لم تستقرّ بعد، فهم اليوم في مهمّة جديدة هي تيئيس الشعب وترويضه بكثرة الصياح وإثارة الضوضاء وخوض المعارك الوهميّة ..... إنهم جميعا كالبرق الخلب لا يأتي منهم خير. جميعهم من منبت واحد وعلى شاكلة واحدة فلا فرق بين أزلام المخلوع «بن علي» وبين مناهضيه ولا اختلاف **بين من يعادي** الثورة منهم وبين من يناصرها إلا بما يحدثه من ضجيج وجلبة والدّستور يحميه

أ.حسن نوير

الطبوبي يدعو إلى تغيير النظام في ورشة عمل حول واقع المساجد

ياسين بن علي

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

واكب السيّد أحمد عظوم وزير الشؤون الدّينيّة صباح يوم الثلاثاء 21 جويلية 2020 "بحضور السيّد نور الدين الطبوبي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل افتتاح الورشة الوطنيّة التي ينظّمها الاتّحاد، -قسم الوظيفة العموميّة والجامعة العامّة للشؤون الدّينيّة- حول "واقع المساجد بين منبر الاعتدال والكراهيّة" (عن الصفحة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية).

وخلال هذه الورشة طالب الطبوبي"باستفتاء شعبي لتغير نظام الحكم في تونس لأن هذا النظام أثبت عدم نجاعته لمدة 10 سنوات حكم، على حد تعبيره. وقال الطبوبي إن مزيد الحكم بهذا النظام سيقضي على ما تبقى من الدولة ولا يمكن مواصلة العمل به. وأكد الأمين العام للاتحاد الشغل أن عمق الديمقراطية في الرجوع إلى الشعب أو إرادته لذلك فالاستفتاء هو الحل" (عن: https://www.shemsfm.net/).

هذا هو الخبر كما ورد، وإنّ القارئ ليحتار في أي إطار يدرج فيه الخبر؛ هل هو ندوة علمية كما ذكر الاتحاد، أو هو ورشة وطنية (دينية) كما تفهم وزارة الشؤون الدينية وبناء عليه شاركت فيه بأعلى رأس فيها أي سيادة الوزير نفسه، أو هو ورشة سياسية استغلّ فيه الشأن الديني أي المساجد لتمرير رسالة سياسية في ظرف سياسي صعب تمرّ به البلاد؟

وتزداد الحيرة إذا علمنا أن الاتحاد من خلال قسم الوظيفة العمومية التّابعة له هو المنظّم لهذه الندوة العلمية – وفق تعبيره -. فما علاقة الاتحاد بالشأن الديني، وما علاقة الوظيفة العمومية بمنبر المساجد لتتحدّث عن خطاب الاعتدال والكراهية؟ ثمّ ما علاقة موضوع الندوة الذي هو: "واقع المساجد بين منبر الاعتدال والكراهيّة"، بدعوى الأمين العام للاتحاد لتغيير النظام؟

علاوة على هذا، ما أهميّة هذا الموضوع، وأين الكراهية في خطاب المساجد التي تسيطر عليها الدولة وتهدّد الخطباء والوعّاظ فيها بقطع الأرزاق؟ وهل انطلقت في يوم ما مظاهرة كراهية من مسجد دعا لها خطيب أو إمام يخضع لوزارة الشؤون الدينية؟

ثمّ، أين تحاك المؤامرات ويخطّط للمظاهرات والاعتصامات؟ وأين توزع العصي والهراوات؟ في المساجد والجوامع أم في مقرّات الاتحاد؟

والآن، لنتصوّر واقع هذه "الندوة العلمية" لو نظّمها الأئمة والخطباء والوعّاظ ونادوا فيها باستفتاء لتغيير النظام؟ هل كان الاتحاد ليسكت عن هذه الدعوة، هل كان "اليسار" ليسكت عن تدخل الأئمة والخطباء والوعّاظ في الشأن السياسي؟ أحرام على بلابله الدوح حلال للطير من كل جنس؟

ائتلاف الكرامة: اختيار رئيس الحكومة القادم حُسم ومآل الاستشارات الورقية سلّة المهملات

علي السعيدي

الخبر:

أعلن ائتلاف الكرامة يوم الخميس 23 جويلية 2020 عن إيقاف كل النقاشات والمفاوضات حول إسم رئيس الحكومة القادم مؤكدا رفضه صيغة "الاستشارات الورقيّة "التي قال ان رئيس الجمهورية قيس سعيد يصرّ على فرضها على الكتل البرلمانيّة وعن عدم تقديم أي إسم أو قائمة ترشيحات لا خاصّة بائتلاف الكرامة ولا في إطار إئتلافي.

واكد الائتلاف في بيان صادر عنه نشره على صفحته بموقع فايسبوك أنه أصبح من الثابت لديه أن اختيار رئيس الحكومة القادم حُسم وأن المسؤول الكبير في اشارة الى سعيّد اتخذ قراره وأن قرار التكليف جاهز معتبرا أن مصير "الاستشارات الورقيّة" سيكون كما كان في المرّة الأولى سلّة مهملات القصر وان اسم رئيس الحكومة القادم لن يكون معبّرا عن روح الثورة ولا عن دولة القانون.

ووصف الائتلاف تصوّر رئيس الجمهورية للمشاورات واصفا اياه بالغريب منتقدا "اختزالها في مجرّد مراسلة ورقيّة تودعها كل كتلة في مكتب ضبط رئاسة الجمهورية واصراره على تكرار نفس التوجه الخاطئ واجترار نفس التجربة الفاشلة عوض الإقرار بمسؤوليّته والاعتذار للشعب عنها" معتبرا ان ذلك يحمل نزعة استعلاء وإهانة للسلطة التشريعيّة ولممثلي الشعب المنتخبين.

واضاف "ثبت خطأ هذا التوجه من خلال سوء الاختيار الذي وقع على رئيس الحكومة المستقيل إلياس الفخفاخ" مشددا على ان هذا الاخير لم يكن يملك لا شرعية شعبية ولا سندا برلمانيا علاوة على ما لحقه في ما بعد من شبهات قال انها ترقى إلى مستوى الفساد المالي وتضارب المصالح مؤكدا "عدم جدّية النقاشات القليلة والسطحيّة التي تمت مع بعض الكتل البرلمانيّة من أجل توحيد الموقف من مسألة الترشيحات".

التعليق:

ذات يوم (4 ديسمبر 2015) تحدث الباجي قايد السبسي خلال كلمته في افتتاح أيام المؤسسة عن الأزمة داخل حركة نداء تونس قائلا: "تدخّلت في أزمة نداء تونس بعد أن اتصل بي المسؤول الكبير وموش لازم نقول شكون"... وبان للقاصي والداني أن حُكّام تونس ما قبل الثورة وما بعدها هم مجرد أدوات تتلقى الأوامر وتنفذها على وجهها ممن يدينون له بالولاء والعمالة (المسؤول الكبير) وأنهم مجرد موظفين لدى دوائر الغرب الإستعماري وأن اعتبارهم مسؤولين هو من قبيل الفرية وضرب من ضروب الوهم والخيال. هذا "المسؤول الكبير" لا يحتاج إلى كثير عناء لمعرفته والمطلوب فقط متابعة سياسية لصيقة ومعرفة سياسات الدول العظمى، فبإنعام النظر يتبين من له اليد الطولى في تونس ومن له الإشراف العام على كل الوزارات تشكيلا وتنظيما وتهيئة وتنسيقا وإدارة وإشرافا ومتتبع تحركات السفراء وأنشطتهم ولقاءاتهم يتعين هذا المسؤول الكبير ويتضح وبذلك تنكشف سالفة السيادة المزيفة وسلطة اتخاذ القرار والإستقلال الموهوم، إنه يا سادة النفوذ البريطاني الحاكم بأمره والراسم للسياسات والتوجهات.

ليس غريبا أن يقوم الرئيس قيس سعيد بتعيين إلياس الفخفاخ وإسقاطه رئيسا للحكومة وهو صاحب رصيد الصفر مضاعف من أصوات الناخبين والذي نال بطاقة حمراء من قبل الشعب تطرده من المشهد السياسي إلى غير رجعة لكنّه عاد.

قيس سعيد صاحب شعار "الشعب يريد" يتجاوز شعاره ويرمي به عرض الحائط ويدوس على إرادة الشعب التي رمت بالفخفاخ فيعيده للمشهد ويمتعه بما حرمه منه الناس, فالمسؤول الكبير قراراته خطوط حمراء لا يجرؤ الحكام الصوريون على مخالفتها أو تعدّيها لذلك كان ما كان.

المشهد يعيد نفسه ويتكرر في مهزلة تدور رحاها بين البرلمان والرئاسة فالنهضة تريد بتمرير لائحة سحب الثقة من الفخفاخ أن تحضى هي بتعيين رئيس حكومة جديد والرئيس قيس سعيد يقطع عليها الطريق فيأمر موظفه الفخفاخ، الذي يدين له بالعرفان، بتقديم استقالته حتى يبقى أمر تعيين رئيس حكومة جديد من ضمن صلاحياته وفق الدستور، فكان له ما أراد.

الرئاسة في خصومة مع البرلمان، والكتل البرلمانية في خصومة مع بعضها البعض لتضارب مصالحها الضيقة وجميع هؤلاء في خصومة مع الشعب الذي يكتوي بنيران هذا العبث الديمقراطي فتزداد أوضاعه سوءا وترديا وتضيق عليه حلقات الخناق.

بيان "ائتلاف الكرامة" هو تعبير عن طبيعة المشهد السياسي والقوى المُتحكّمة فيه، فما نراه من عبث وصراخ وعراك داخل قبة البرلمان لا يعدو كونه ممّا يسمح به المسؤول الكبير في مشهد مُقزز مُعبّرا عن حقيقة الديمقراطية وما تنتجه من عبث مُهلك، ثم ما يطلبه الرئيس من اقتراحات في شكل استشارات ورقية حول رئيس الحكومة المرتقب لا يتجاوز الورقة المكتوب عليها ليكون مصيرها سلّة مهملات القصر ليبقى القرار النهائي في التعيين هو دوما وأبدا بيد المسؤول الكبير ولا يسَعُ الجميع غير انتظار ذلك القرار يوم الإعلان عن تلك الشخصية الجديدة.

إن الدول الإستعمارية حين تُحكم قبضتها على الدول المرتهنة والضعيفة والخانعة, وحين تتحكم في السياسات والأشخاص لا تترك مجالا للعبث ومنفذا للمفاجآت لذلك تتولى بنفسها الإشراف وتُصدر الأوامر ليُهرول الجميع طائعين.

إن البيان الصحفي الذي أصدره ائتلاف الكرامة يكشف لكل لأصحابه وهم يعيشون وَهم التغيير كما يكشف لكل متابع أن النظام العلماني الديمقراطي هو عبارة عن متاهة يسمح لكل مريد أن يدخلها للعب مع عدم السماح لهم بالمغادرة، وضمان اللعب وفق شروط وقوانين يضعها صاحبها، المشرف عليها، دون إمكانية التعديل في أي تفصيل لذلك الداخل إليها مفقود بحكم عدم وجود مخرج أو مخارج للنجاة.

حديثنا قياس، وائتلاف الكرامة أو غيره ممن يدّعي الثورية، جعل من نفسه رقما فقط داخل منظومة الحكم الديمقراطي، يؤيّد ويعترض دون مساس بالآلية ولا بالمنظومة بل أصبح ضمن ذلك المشهد وعاملا جاهدا على تركيزه والمحافظة عليه، مما يعطل عملية التغيير الحقيقي ويؤجلها بل ويمُدّ في أنفاس منظومة الفساد سنينا أخرى من عمر الأمة...

لذلك ومن باب النصيحة، على كل غيور على دينه وعقيدته، شغوف بحكم الإسلام وارتباط التشريع بالحياة، سعيا لعز الدنيا والآخرة أن يعمل مع العاملين المخلصين الجادين على مغادرة بيت العنكبوت هذا والسعي الحثيث لقلعه وإقامة ما وعد به المولى عز وجل وما بشر به سيد الخلق محمد عليه الصلاة والسلام.

قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم).

احتياطي الفسفاط في منجم سراورتان، هل ستستغله الدولة أم سيعطى للمتمعشين الخواص؟؟

أكّد مدير عام المناجم بوزارة الطاقة ميلودي بوزيدي يوم 20 جويلية 2020 لدى حضوره ببرنامج إيكوماغ أنّ "هناك مشروع لتحلية المياه في الصخيرة، كي يقع تحويلها للحوض المنجمي، بما سيمكّن من إعفاء الجهة من استنزاف ثرواتها المائية لكن هذا المشروع توقف".

وأوضح بوزيدي أنّ الأسباب مالية بالأساس إذ تبلغ تكلفته حوالي ألف مليون دينار، "وسيمكننا المشروع من نقل 3 مليون طن من الفسفاط إلى معامل الصخيرة والشركة التونسية الهندية للأسمدة" وفق قوله.

وقال بوزيدي: "هناك احتياطي من الفسفاط في منجم سراورتان بالكاف، لكن لن يقع استغلاله حاليا، وسعر بيع الفسفاط لم يكن يسمح سابقا باستغلال هذا الاحتياطي، لكنه اليوم يسمح، بكلفة أعلى من فسفاط الحوض المنجمي".

وتابع بوزيدي: "نأمل أن نبدأ في سراورتان باستغلال حوالي 5 مليار طن من الفسفاط في السنة وهو ما سيكلفنا 3 آلاف مليون دينار.. وهذا الفسفاط جودته أقل من الموجودة في الحوض المنجمي" وفق قوله.

وأشار بوزيدي إلى أنّ "السؤال المطروح هو هل سيقع استغلاله من القطاع الخاص أو العام لكن كمسؤولين في القطاع نحبّذ أن يكون تحت الدولة، والقطاع العام اليوم موكول إليه تحيين دراسة الجدوى، قائلا: "إذا سمحت الظروف وخاصة المناخ الاجتماعي يمكن أن يتم تطوير قطاع الفسفاط ويمكن أن نصل إلى 15 مليون طن وحتى أكثر" وفق وصفه.

للأسف فإن دور الحكام النواطير في تونس ككل حكام بلاد المسلمين عامة أجراء للاستعمار، يقومون بتقديم ثروات الأمة لأعدائها لقاء فتات يستحوذون عليه دون بقية الناس ولقاء بقائهم على كراسي الحكم المغتصب، فينعم المستعمرون بخيرات الأمة ويحرم منها المسلمون الذين يعانون الأمرّين وشظف العيش. وهذا ما سيكون مع مناجم الفسفاط في سراورتان حيث ستخضع لمجلة الاستثمار المرتبط بشكل مباشر بخدمة الخواص من شركات ولوبيات ناهبة داخلية وخارجية.

إلياس الفخفاخ: 40 بالمائة من التوانسة ما عندهم حتى علاقة بالدولة التونسية

أ - ف

أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال، إلياس الفخفاخ، في حوار حصري مع إكسبراس أف أم، يوم الخميس 23 جويلية 2020 الأن الوضع الإجتماعي محتقن جدا وتعمق بجائحة كورونا.

وأضاف "كل شركائنا في العالم يعانيو وهذا عندو إنعكاس على اقتصادنا. هذا الوضع لم تعشه تونس من قبل: نسبة نمو سلبية ب 6,5- بالمائة وهو رقم خيالي ويخوف مع تراجع نسبة الإستثمار. كل الأرقام في الأحمر ونسبة تداين مخيفة وصلت إلى 80 بالمائة، منها 60 بالمائة تداين خارجي وهذا أمر خطير أن الدولة مرهونة ب 60 بالمائة وهذا يمس من القرار السيادي الوطني".

وأكد الفخفاخ بالقول: "40 بالمائة من التوانسة ما عندهمش علاقة بالدولة التونسية وفما مليون شاب لا يقرى لا يخدم ويخمم كان في الحرقة. في الكورونا عرفناهم بالعائلة بالعائلة".

تأتي هذه التصريحات ممن اقترب من حكم شعب مسلم عبثت به أيادي الموكلين عن حكم الغرب الاستعماري ففصلوه عن شرع ربه وحرموه من دولته العادلة بوحي الله وحكمه القويم, فكانت النتيجة أن عمّ الشعور بالغربة عن هذا الواقع المفروض بالجبر وبقوة الحديد والنار, رغم منافاته لطبيعة الهوية الإسلامية لهذا الشعب, وما تفترضه من نمط حياة خاص لا يتحقق في ه الاستقرار والإحساس بالإنتماء على هذا البلد إلا متى أعيد فيه تفعيل حكم الله, فأصل تونس أنها بلد إسلام وقد حُكم على مدى قرون على أيدي رجال جعلوا من أهلها أبطالا ودعاة حق كلهم فخر وعزة بالانتماء إليها.

فلا غرابة اليوم في انفصال أهل تونس عن هذه الدولة المرهونة بحدود المستعمر وتعليماته التي تتلقاها حكومات البلاد المتعاقبة بصدر رحب, دولة غريبة عن شعب مسلم عزيز لأنها أولا وأساسا تأسس في أدق تفاصيل دستورها وقوانينها على أساس إقصاء الهوية الأصلية وعلى مقاس اللوبيات الأوروبية وأهواء حكام الغرب الكافر المستعمر..

تشنج وجدال وعراك لتعطل التشريعي في مجلس النواب، ولا يغضبون لتعطيل الشرع والحكم بما أنزل الله

أ. عبد الواحد

الخبر:

استقبل الاثنين 20 جويلية، الرئيس قيس سعيد رئيس مجلس النواب راشد الغنوشي ونائبيه سميرة الشواشي وطارق الفتيتي.

وشدد الرئيس على أن مجلس النواب من المؤسسات الدستورية التي يجب أن تعمل في إطار الدستور ونظامه الداخلي.

ونبه الرئيس إلي حالة الفوضى والتعطيل التي يعيشها مجلس النواب مشيرا الي أن مهمته الأولى الحفاظ على الدولة ومؤسساتها مؤكدا انه لن يسمح بتواصل تعطيل عمل البرلمان

وقال الرئيس "تعطيل مؤسسة دستورية غير مقبول ولدينا من الإمكانيات والوسائل القانونية لحفظ مؤسسات الدولة وهي كالصواريخ على منصات اطلاقها" وأشار إلى أنه يأمل إلى التوصل إلى حل دون استعمال هذه الوسائل القانونية.

كما دعا رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي إلى حماية التجربة الديمقراطية في البلاد

وحذر ممن يسعون للنيل من هذه التجربة عبر ما وصفه بخطاب شعبوي يبيع الأوهام ويسوق لتعطيل مؤسسات الدولة، مشددا على أهمية إرساء المحكمة الدستورية لوقف الجدل حول تأويل الدستور وتفسيره.

التعليق:

ما فتئت المناكفات السياسية السمة الرئيسية للوسط السياسي بتونس، شركاء متشاكسون بأدوار مختلفة يخدمون بكل تفاني مصلحة المسؤول الكبير ويجعلون رزقهم تضليل أهل البلد عن قضيتهم المصيرية وهي إسقاط النظام العلماني وإقامة حكم الإسلام.

معارك كلامية، تخوين متبادل...غضب لتعطيل عمل مجلس النواب والسلطة التشريعية, فهذا بلا شك ليس خوفا على مصالح البلاد والعباد بل خوفا على مصالح الاستعمار, فالقوانين والاتفاقيات المصادق عليها كلها لتثبيت نفوذ الغرب ومنظومته الفكرية والسياسية وتثبيت دستور نوح فيلدمان المهلك للحرث والنسل. فأين غضبكم لشرع الله الذي تركتموه وراء ظهوركم؟ أين غضبكم للذل والهوان الذين يعيشه المسلمون اليوم؟ أين غضبكم لاستباحة أعراض المسلمين ودمائهم واغتصاب أراضيهم من الأعداء؟ لم تر منكم الأمة إلا الخطب الجوفاء والتقاتل على إرضاء المسؤول الكبير.

إن استهانتكم بأهل البلد والعمل على تضليلهم سيقابله بإذن الله وعي متصاعد من جمهور الناس وعمل جاد مجد على التخلص من الاستعمار وأذنابه وإقامة دولة الحق.

قال تعالى: سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ (الأعراف 146).

إعلان الجمهورية ... إنقلاب على الشرعية.

الأستاذ فتحي بن مصطفى الخميري.
باحث في القانون ومحام لدى التعقيب

-1 تحتفل السلط الرسمية في بلادنا سنويا بما يطلق عليه «عيد الجمهورية» الذي يقابل يوم صدور قرار إعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957 من قبل « المجلس القومي التأسيسي « آنذاك.

وقد شكل هذا الإعلان منعطفا خطيرا وحدثا جللا غير من مسار البلاد السياسي, وصادر لفائدته جميع المجالات الحياتية الأخرى, سواء منها الاجتماعية والثقافية أو التعليمية إلى جانب المنظومة الأخلاقية.

فهل كان هذا الإعلان امتدادا للحركة الإصلاحية التي عرفتها بلادنا خلال القرن التاسع عشر, كما يروج, أم في قطيعة معها ؟

أولا : الحركة الإصلاحية و إعلان الجمهورية.

-2 كثيرا ما تردد وسائل الإعلام المهيمنة على المشهد في البلاد أن إعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957 جاء تتويجا واستجابة للمطالب التي طالما رفعتها الحركة الإصلاحية بتونس خلال القرن التاسع عشر !!.

لكن هذا الادعاء مجانب للواقع, بل إنه ينطوي على عملية تضليل وتزوير لحقيقة مطالب تلك الحركة الإصلاحية خلال القرن السابق لإعلان الجمهورية.

-3 إن مراجعة أدبيات الحركة الإصلاحية كيفما تم تحريرها من قبل أعلامها مثل خير الدين باشا التونسي (1820-1890) ، أحمد ابن ابي الضياف (1802-1874) ، محمد بيرم الخامس (1840-1889) ، محمود قبادو (1811-1871) ، يكشف أن رواد الإصلاح كانت مواقفهم متقاربة الى حد التطابق في تشخيص أسباب التخلف وطرح طريقة علاجه .

-4 فالمعلوم أن بلادنا كانت ، على نحو بقية العالم الإسلامي, ترزح تحت واقع التخلف عن التقدم المدني جعلها لقمة سائغة للاستعمار وعرضة للتفكيك. لكن الحركة الإصلاحية التي برزت كرد فعل على تلك الأوضاع المتردية أجمع روادها على أن المخرج الوحيد من تلك الوضعية يتمثل في تحقيق مطلبين أساسيين, وهما التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية, بوصفها تمثل حصن المجتمع, والثاني توطيد العلاقة مع الخلافة العثمانية بوصفها تشكل مصدر قوة البلاد «وترد غائلة الاستعمار الأوروبي»(1). وقد ترجم هذه الأفكار بالخصوص كل من خير الدين باشا وأحمد بن أبي الضياف اللذين رفضا بشكل كامل «هدم الذاتية العربية الإسلامية « على نحو ما تطلبه أوروبا معتبرين أن الموقف يقتضي الاقتباس عن الغرب « ما يكون بحالنا لائقا ولنصوص شريعتنا مساعدا وموافقا» (2)

-5 هكذا كان جميع رواد الحركة الإصلاحية التي عرفتها بلادنا متمسكين, في الجانب السياسي ، بالوضعية الشرعية القائمة مع ترميم آليات الحكم وذلك برفض الاستبداد وتشريك السكان في الحياة العامة. أما على المستوى الثقافي ، فقد كانت هذه الحركة متمسكة بالثقافة الإسلامية « مع إدخال لقاح العلوم الكونية» (3) .

وتأسسيا على ذلك فإن القول أن « إعلان الجمهورية « وبناء «الدولة الوطنية» تشكل امتدادا لمبادئ الحركة الإصلاحية هو قول زور وتضليل يهدف من ورائه مروجوه إلى تسويق قبول هذا النظام وتسويغ تطبيقه.

ثانيا : الوضعية القانونية للبلاد قبل صدور الإعلان الانقلابي.

-6 تطلق عبارة «الشرعية» ويراد منها مبدأ ممارسة هياكل الدولة لصلاحياتها طبق القوانين السارية المفعول, وعلى النقيض من ذلك تطلق كلمة «اللاشرعية» على كل القرارات أو الممارسات التي تتم خارج إطار القانون .

وإذا وقفنا على مضامين هذه المصطلحات القانونية ، فإننا يمكن أن نضع نص إعلان الجمهورية في ميزانها. لكن قبل ذلك لا بد من التذكير بالإطار التاريخي لصدور الإعلان وتسلسل الأحداث التي سبقته.

لها سيادة خارجية وإنما مجرد استقلال داخلي . هذه الوضعية القانونية جعلت اتفاقية الحماية الممضاة بين ممثل الحكومة الفرنسية ومحمد الامين باي بتاريخ 12 ماي 1881 ، والتي تم بمقتضاها فرض الحماية الفرنسية على بلادنا ، تعتبرها حكومة الباب العالي لاغية وغير معترف بها دوليا . كما أن الباي نفسه الذي أمضى تلك المعاهدة اعتبرها باطلة لكونها فرضت عليه تحت طائلة الإكراه وتهديد السلاح, ودون موافقة مسبقة من سلطة الباب العالي (4).

فلم تكن تونس ،على غرار الجزائر وليبيا (طرابلس الغرب) ، تشكل دولة مستقلة ، وإنما كانت ولاية (إيالة) تابعة للدولة العثمانية ، فلا تملك السيادة الخارجية وهو شرط الأهلية الواجب توفره في إمضاء المعاهدات الدولية.

-8 ومن أهم مظاهر هذه التبعية للدولة العثمانية ما يلي :

- تولية حاكم البلاد منصبه بمقتضى «فرمان التولية» صادر من سلطة الباب العالي (مركز الخلافة).

- انعدام وجود تمثيل ديبلوماسي على مستوى السياسة الخارجية وحصر التعامل مع الدول الأجنبية بواسطة التمثيلات القنصلية فحسب (وليس السفراء).

- ضرب اسم الخليفة العثماني على النقود التونسية.

- أداء الضريبة السنوية لفائدة السلطة المركزية.

- إرسال فيالق عسكرية من تونس للمشاركة في الحروب التي تخص كامل دولة الخلافة العثمانية (مثال : - المشاركة التونسية في حرب مواجهة حملة نابليون على مصر سنة 1798 - مشاركة الأسطول التونسي بوصفه يشكل إحدى قطع الأسطول العثماني بمعركة نافارين سنة 1827على السواحل اليونانية ضد القوات البريطانية والفرنسية والروسية - المشاركة في حرب القرم بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية سنة 1854) .

- اعتماد حركة التقنين بتونس وذلك اقتباسا عن التنظيمات العثمانية التي تم تقريرها بمركز الخلافة العثمانية بداية من سنة 1839.

وفي هذا الإطار فإن قرار محمد الصادق باي سن دستور «للإيالة التونسية» يندرج ضمن حركة التقنين وتنظيم السلطات, وهي حركة تأتي ضمن سياق السياسة المتبعة على مستوى مركز الخلافة ، وامتدادا للإصلاحات المعتمدة في تنظيم دواليب الحكم هناك.

ثالثا : إحداث المجلس القومي التأسيسي.

-9 لقد تأسس المجلس القومي التأسيسي بصلاحيات محددة بنص قانوني وهو الأمر العلي الصادر عن الباي محمد الأمين باشا في 29 ديسمبر 1955 والمتعلق بـإحداث «مجلس قومي تأسيسي».

وقد أكدت جميع معطيات هذا النص, سواء في مستوى التوطئة أو الفصول الثلاث الذي تضمنها ، أن صلاحيات هذا المجلس مقيدة بـ»منح دستور للمملكة يحدد نظام السلط وسير مختلف دواليب الدولة وحقوق المواطنين وواجباتهم « كتمكين الشعب «من المشاركة مشاركة فعلية وبواسطة ممثليه المنتخبين في إعداد القوانين الأساسية « (5).

وبناءا على تلك المبادئ تقرر صلب الفصل الاول من الأمر العلي أنه « يقع استدعاء مجلس قومي

قومي تاسيسي ليوم الأحد 26 شعبان 1375 (08 افريل 1956) لسن دستور لمملكتنا « كما اقتضى الفصل الثاني أنه « يقع انتخاب المجلس القومي التأسيسي حسب الاقتراع العام المباشر طبق شروط يضبطها قانون انتخابي يصدر فيما بعد».

-10 إن عملية استقراء نص هذا «الأمر العلي « سواء في مستوى التوطئة أو ضمن فصوله الثلاث يؤكد الحقائق التالية :

-1 إن هذا المجلس الذي وقع إحداثه تحت اسم «مجلس قومي تاسيسي» قد تقرر بمقتضى « أمر علي « صادر عن الباي الذي يمثل السلطة الشرعية للبلاد.

-2 إن صلاحيات هذا المجلس محددة ومضبوطة بمقتضى النص المحدث له وهـــو « سن دستور للمملكة «.

-3 إن هذا الدستور لا يمكن أن يكون نافذا إلا بعد ختمه من قبل السلطة الشرعية القائمة في البلاد وهو الباي ثم نشره من قبل السلط الشرعية المكلفة بالتنفيذ.

-4 التأكيد صلب خطاب توقيع الأمر العلي القاضي بإحداث مجلس تأسيسي على أن هذه الخطوة تأتي ضمن سياق الاصلاحات السياسية الكفيلة بضمان « الحقوق السياسية والرقي الاجتماعي والرفاهة العامة لرعايا المملكة « بعدما تم اجتياز مرحلة الإصلاحات الإدارية وذلـــك « اقتفاءا بتعاليم ديننا الحنيف وإتماما لما سنه أسلافنا الأبرار» حسب نص الخطاب.

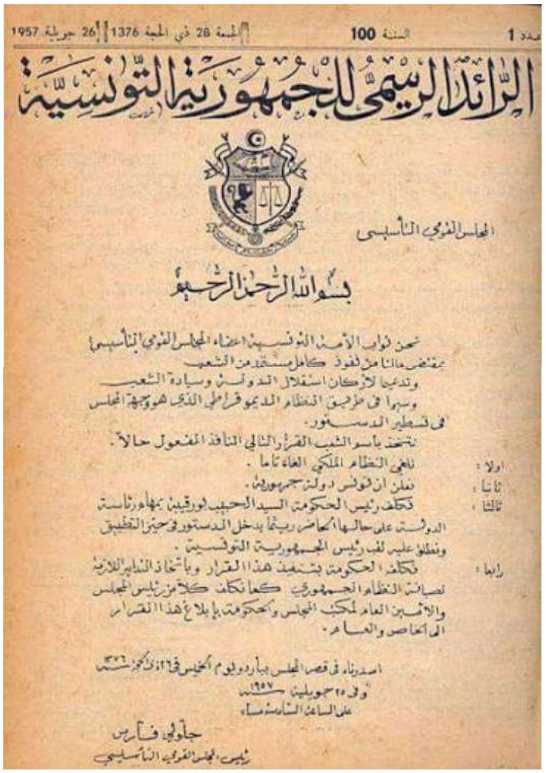
الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

المجلس القومي التأسيسي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن نواب الأمة التونسية اعضاء المجلس القومي التأسيسي
بمقتضى ما لنا من نفوذ كامل مستمد من الشعب
وتلبية لإرادة استقلال البلاد وسيادة الشعب
وسيرا في طريق النظام الديمقراطي الذي هو وجهة المجلس
في تسطير الدستور.
نتخذ باسم الشعب القرار التالي النافذ المفعول حالا.

اولا : نلغي النظام الملكي الغاء تاما.
ثانيا : نعلن ان تونس دولة جمهورية.
ثالثا : فكلف رئيس الحكومة السيد الحبيب بورقيبة بمهام رئاسة الدولة على حالها الحاصل ريثما يدخل الدستور حيز التطبيق ونطلع عليه لفيف الجمهورية التونسية.
رابعا : فتكلف الحكومة بتنفيذ هذا القرار وباتخاذ التدابير اللازمة لصيانة النظام الجمهوري كما تكلف كلا من رئيس المجلس والأمين العام لمكتب المجلس والحكومة بإبلاغ هذا القرار الى الخاص والعام.

اصدرناه في قصر المجلس بباردو يوم الخميس في 16 ذي الحجة 1376
الموافق 25 جويلية 1957
على الساعة السادسة مساء

حاولي فارس
رئيس المجلس القومي التأسيسي

-11 ان هذه المبادئ المعلنة من قبل السلطة الشرعية القائمة آنذاك تسطر خطوط الشرعية لأعمال ونشاطات «المجلس القومي التاسيسي» وتضبط حدود صلاحياته . لكن الانحراف عن هذا الخط الشرعي انطلق بعملية تشريع قانون انتخابي يمهد لتنفيذ الخطة الانقلابية الكبرى.

رابعا : سن قانون انتخابي يمهد للانقضاض على السلطة.

-12 لقد سبقت الإشارة إلى كون «المجلس القومي التأسيسي» تـــــم إحداثـــه بمقتضى « أمر علي « بتاريخ 29 ديسمبر 1955، وقد حدد هذا الأمر موعد إجراء الانتخابات في 25 مارس 1956 ، كما حدد أول جلسة لانعقاد المجلس ليوم 08 افريل الموالي.

وقد فوض هذا « الأمر العلي « عملية تنظيم العملية الانتخابية لإختيار أعضاء المجلس التأسيسي إلى صدور قانون خاص يصدر في وقت لاحق.

-13 لكن الواقع أنه لم يصدر نص قانوني واحد ينظم إجراء العملية الانتخابية إذ تعددت النصوص الصادرة في هذا الشأن (6) ، وهي دلالة على وجود طبخة سياسية بصدد الإعداد ، وكانت تلك النصوص تستبطن وجود مساعي مستمرة ومتلاحقة تعد لإكمال خيوط اللعبة. مع العلم أن جميع تلك النصوص كانت تصدر باسم الباي بطريقة شكلية فحسب ، فهو يتولى إمضاءها وختمها بشكل آلي ، ثم يتم نشرها دون أن يكون للباي أي سلطة حقيقية في صياغتها أو حتى مراقبتها بعدما تهاوت شعبيته أمام تصاعد نفوذ زعامة بورقيبة وحزبه.

-14 فكانت النصوص القانونية خلال تلك الفترة ، تقدم من قبل حكومة يسيطر عليها حزب الدستور الذي يترأسه زعيمه الحبيب بورقيبة ، لا سيما وأن العملية الانتخابية تم تنظيمها تحت إشراف مدير ديوان وزير الداخلية آنذاك السيد أحمد المستيري وهو أحد أعضاء حزب الدستور.

-15 وهكذا انطلقت لعبة الانقلاب على الشرعية من خلال إصدار قرارات متراكمة تتعلق بتنظيم العملية الانتخابية بشكل موجه يضمن الوصول الى النتيجة المرسومة والملائمة لضمان سيطرة الحزب الدستوري على مقاعد المجلس ، وذلك من خلال اعتماد الآليات التالية :

- اختيار طريقة اقتراع تقوم على القائمة بالأغلبية في دورة واحدة دون خلط ولا تشطيب.

وهذه القاعدة تمت صياغتها بشكل يتناسب مع طرح «الحزب الدستوري» الذي تحالف مع «الاتحاد العام التونسي للشغل « و «اتحاد الصناعة والتجارة» و«الاتحاد التونسي للمزارعين « في إطار ما أطلق عليه «بالجبهة القومية «.

- تم اعتماد تقسيم الدوائر الإنتخابية بشكل يماثل تقسيم الدوائر الانتخابية الخاصة بجامعات الحزب الدستوري الجديد حتى يسهل تهميش الأعيان المحليين وإعطاء التفوق لفائدة قيادات الحزب الدستوري نظرا لشهرتهم على الصعيد الوطني . وبذلك تضمن قائمة «الجبهة القومية « ، الذي يمثل حزب بورقيبة أهم تشكيلاتها ، الفوز بشكل محتم.

-غياب منافسة جدية سوى مشاركة غير فعالة من قبل الحزب الشيوعي التونسي المنبوذ اجتماعيا.

- وجود مقاطعة عريضة من قبل مناصري صالح بن يوسف الذي كان يسيطر على الأمانة العامة للحزب الدستوري في حين كان بورقيبة يسيطر على هيكل «الديوان السياسي « التابع للحزب.

- وقوع تجاوزات في توزيع بطاقات الانتخاب على المواطنين بشكل انتقائي قصد حرمان المعارضين من الإدلاء بأصواتهم.

- وقوع مضايقات ميدانية وتجاوزات خطيرة نسفت مصداقية العملية الانتخابية لا سيما في ظل أجـــــواء مشحونة ومواجهات مسلحة من قبل أنصار القوى المعارضة للانتخابات من أنصار صالح بن يوسف وغيرهم من المعارضين.

- تمتع الحزب الدستوري بـمساندة فرنسية واضحة جعلت المعركة الانتخابية محسومة لفائدة حزب بورقيبة صاحب التوجه الغربي المعلن.

-16 وتأسيسا على جميع تلك المعطيات كان من الطبيعي أن يفوز جناح حزب الدستور الموالـــي لبورقيبـــــة (أعضاء الديوان السياسي للحزب) بوصفه يشكل المكون الاساسي للجبهة القومية . فكانت الانتخابات شكلية دون خيارات جدية ودون مفاجآت ، وجاءت متطابقة للنتائج المنتظرة والمحسومة بشكل مسبق طبق قواعد اللعبة الذي تمت حياكتها بشكل محكم .

وهكذا أحكم «الحزب الدستوري» سيطرته على الحياة السياسية ، من خلال هيكل الديوان السياسي للحزب بعدما وقع طرد ممثلي الأمانة العامة برئاسة صالح بن يوسف وأنصاره ، فباتت جميع صلاحيات القرار بيد الحزب الدستوري مع مساندة خفية وأخرى علنية من المستعمر الفرنسي.

خامسا : الانقلاب على الشرعية.

-17بعد إعلان الفوز الساحق « للقائمة الحمراء « الخاصة بالجبهة القومية في مختلف مناطق البلاد ، أصبح الحزب الدستوري هو الحزب المهيمن على الحياة العامة. فاحتل رئيسه الحبيب بورقيبة منصب رئيس المجلس القومي التأسيسي باعتباره حزب الأغلبية الفائزة . وعلى هذا الاساس تولى تشكيل حكومة جديدة لتحل محل حكومة الطاهر بن عمار. وأصبح الحبيب بورقيبة هو الوزير الأكبر والحاكم الفعلي للبلاد ، كما خلفه جلولي فارسي على رأس المجلس القومي التاسيسي . أما الباي فقد اصبح وجوده شكليا يقتصر على إمضاء نصوص « الأوامر العلية « دون اعتراض ، وذلك على أمل إنشاء ملكية دستورية على المنوال البريطاني مثلما سوق لذلك بعض أنصار بورقيبة في إطار خطة للاستهلاك الوقتي.

لكن القرار قد صدر بتصفية النظام القائم بكل رموزه السياسية ومقوماته الاجتماعية والثقافية وإحلال نظام جمهوري على الشاكلة الفرنسية . وهكذا بعدما تم تسيير الأمور بخبث ومكر كبيرين، آن الأوان للانقضاض على السلطة وتصفية رموز النظام السياسي القائم آنذاك.

-18 فالسلطة الشرعية ، بلغة القانون ، تعني السلطة القائمة بصفة قانونية في البلاد بمقتضى القانون والمؤسسات السائدة ، والمجلس القومي التـأسيسي كما سبق الإشارة إلى ذلك ، تم إنشاؤه كمؤسسة منظمة في إطار نص خاص ، فكان مجلسا محدود الصلاحيات ومقيدا بوضع دستور للإيالة التونسية. لكن هذا المجلس تجاوز صلاحيته القانونية وقام بتدبير عملية انقلابية ماكرة توفرت فيها جميع الأطراف المباشرة آنذاك للمشهد السياسي ، سواء أعضاء المجلس القومي التأسيسي أو أعضاء الديوان السياسي للحزب الدستوري.

-19 فالمعلوم ، أن العملية الانقلابية يمكن أن تقوم بها سلطة مدنية أو سلطة عسكرية ، لا فرق في ذلك بين الجهتين ، طالما وأن هذه السلطة تمتلك القوة المادية لقلب الوضع القائم لصالحها دون التقيد بالقواعد القانونية والإجرائية التي تنظمها وتضبط صلاحياتها.

-20 وبذلك تكون بلادنا في تلك الفترة قد سجلت سبقا تاريخيا في تنفيذ الانقلابات وفرضها بواسطة الاغتيالات السياسية التي دشن بها بورقيبة مرحلة حكمه بشكل دموي ، مستغلا انفراده بالسلطة ونزاعه مع غريمه صالح بن يوسف لنشر الذعر والخوف في البلاد وإسكات جميع معارضيه وخصومه .

وفي ظل هذه الأوضاع المقيتة ، أرسى النظام الجمهوري أركانه وأسس بنيانه . مع الملاحظ أن طول المدة الفارقة بين يوم انعقاد أول جلسة للمجلس القومي التأسيسي في 08 أفريل1956 ويوم صدور الإعلان الانقلابي في 25 جويلية 1959 (أكثر من ثلاث سنوات) يكشف الخطة الماكرة والقائمة على أساس الإطالة والتريث وكسب الوقت في سبيل تمييع وتهميش الوظيفة الأساسية للمجلس وهو «سن دستور للإيالة التونسية «، والتخطيط بشكل تآمري في انتظار الفرصة السانحة لتغيير موازين القوى بشكل يمهد لإصدار الإعلان الانقلابي وصياغة دستور على المقاس.

سادسا :الانقلاب الجمهوري إعلان حرب على قيم المجتمع.

-21لم يشكل الانقلاب السياسي الذي قاده حزب الدستور محطة في المستوى السياسي فحسب ، بل أن العملية الانقلابية انطلقت بتصفية النظام القائم ومحاصرة رموزه لتشق طريقها عبر محطات عديدة على خط تصفية كل ما له علاقة بهوية البلاد وقيمها الثقافية ، حتى أن بورقيبة صرح في إحدى خطبه جهارا أنه توصل إلى إنجاز ما عجزت فرنسا عن فعله طيلة خمس وسبعين سنة من استعمارها للبلاد (7).

ويمكن أن نعرض على سبيل الذكر ولا على سبيل الحصر أهم نتائج الانقلاب البورقيبي على المجتمع وفق ما يلي :

أ- إلغاء الاوقاف.

-22 لقد وقع إلغاء الاوقاف العامة بتاريخ 17جويلية 1957 ، وقد تم ذلك شكليا وإسميا بأمر صادر من المنصف باي، لكن الحكومة التي كان الحبيب بورقيبة على رأسها هي التي صاغت النص وأحالته على الباي للإمضاء وكان الباي في تلك المرحلة غير قادر على مجابهة صولة الحزب الدستوري الحاكم وهيمنة زعيمه، لاسيما بعدما ابتلع طعم المشروع الوهمي في إقامة ملكية دستورية يكون فيها للباي دور شرفي في الحكم على غرار الملكية البريطانية. والملاحظ أنه تم إصدار ذلك الأمر أسبوعا واحدا قبل إزاحة الباي عن منصبه، وذلك حتى يقع إلصاق تلك الجريمة بشخص الباي. فكان ذلك الإجراء خطوة أولى في اتجاه تجفيف منابع الخير في البلاد ، لا سيما وأن الأوقاف كانت سندا للتعليم الزيتوني وللمحاكم الشرعية التي وقع إلغاؤها لاحقا.

ب- إلغاء التعليم الزيتوني .

-23 بعدما تمكن بورقيبة من هدم الأوقاف وإلغائها بشكل تعسفي وظالم . عمد إلى إلغاء التعليم الزيتوني تحت مظلة توحيد التعليم وذلك خلال سنة 1964 . وقد شكل هذا الإجراء أعظم خدمة قدمتها الدولة الوطنية ونظامها الجمهوري لفائدة الاستعمار الثقافي الفرنسي الذي كان يعتبر التعليم الزيتوني «معقلا وسدا منيعا يقف في وجه تغلغل الثقافة الفرنسية ببلادنا (8).

ج- تهميش اللغة العربية .

-24 وذلك تطبيقا للإتفاقيات الممضاة بين كل من تونس وفرنسا بخصوص قطاع التعليم في 03 جوان 1955، والتي تعتبر اللّغة الفرنسية لغة حية ثانية وليست لغة أجنبية. بل إن الممارسة الرسمية أدت إلى تمجيد اللغة الفرنسية في مقابل تحقير اللّغة العربية أكثر من فترة الإستعمار المباشر. وقد تعمّقت هذه الوضعية بعد اعتماد «مشروع إصلاح التعليم» الذي أشرف على اعداده الأستاذ الفرنسي « جان دوبياس Jean Debiesse «!!. وهو أحد رموز الاستعمار الثقافي وقد وصف أحد الشيوخ بالبرلمان الفرنسي الرّئيس بورقيبة بأنّه «الفرنسي الكبير». !!(9)

د- إلغاء المحاكم الشرعية .

-25 عمد النظام الجديد إلى إلغاء المحاكم الشرعية تحت شعار «توحيد القضاء»، فتم إلحاق قضاة المحاكم الشرعية بالمحاكم العدلية وذلك حتى يتسنى له منع تطبيق الأحكام الشرعية في مجال الأسرة. والملاحظ أن هذا الإجراء لم يقع تطبيقه بخصوص «محاكم الأحبار» الراجعة لليهود ، إذ حافظت الطائفة اليهودية على المحاكم الخاصة بها . وربما كان هذا القرار من أفظع المظالم التي ارتكبها النظام الجمهوري في حق العائلة التونسية المسلمة ، إذ لم يسمح بالحفاظ على أحكام الشريعة حتى في المجال الأسري الضيق.

ه- مهاجمة القرآن الكريم والرسول الأكرم.

-26 لقد ظهر منذ البداية أن مشروع بورقيبة التغريبي يقوم أساسا على فصل الدين عن حياة الناس وفرض سيادة النظام العلماني . وأصبح بورقيبة ، الذي بات يتخبطه هاجس النرجسية ، لا يتورع عن السخرية من كل أصيل في البلاد . فعمد إلى مهاجمة القرآن الكريم في خطبه العلنية ، واعتبره تضمن أساطير الأولين ، ثم وصل به الأمر إلى مهاجمة شخص الرسول الكريم ، وانتقد في مناسبات عديدة ما اعتبره تقديس المسلمين لنبيهم. والمفارقة العجيبة أن بورقيبة لم يكن يتورع عن إقامة حفلات صاخبة كل عام في مدينة المنستير لإحياء ذكرى ميلاده على مدى كامل شهر أوت ، وينفق الأموال الطائلة على الحفلات الغنائية الراقصة ، ويبذل العطايا بسخاء على الفنانين والشعراء الذين يستجلبهم من الداخل والخارج لإشباع رغباته ، في حين أن الشعب كان يتذمر من الجوع و الفقر والخصاصة في ظل تفاوت جهوي وأوضاع اقتصادية متردية.

و -حملة احتلال المساجد.

-27 كانت تعرف تونس المدينة بكونها «مدينة المساجد» ، لأن سكانها الطيبون كثيرا ما يهبون منازل أو مباني على ذمة المساجد في شكل أحباس . فكانت هذه المساجد منتشرة في كل زنقة ونهج من الحاضرة ، باعتبارها مواقع تذكر المسلم بأقدس عبادة وأعظم شعيرة وهي الصلاة . ومادامت معركة بورقيبة كانت مع العقيدة وأهم مناسكها من صوم وصلاة، فكان من الطبيعي أن يسعى إلى محاصرة هذه المساجد ورودها، فانطلقت حملة إجرامية سافرة بمساهمة «الشعب الدستورية» ، في كل مكان لاحتلال العديد من المساجد التاريخية وتحويلها الى مساكن لأعضاء تلك الشعب، أو تحويلها إلى دور ترفيه موجهة في الأنشطة المسرحية . الأمر الذي يذكر بالاحتلال الإسباني لبلادنا خلال القرن السادس عشر. فوقع الاعتداء على اكثر من خمسة وسبعين مسجدا تم تحويلها إلى محلات سكنى أوتجارة أو مرابض للحيوانات والدواجن ، وأهملت الكتاتيب القرآنية بتواطئ من «الشُعب الدستورية» التابعة لحزب الدستور (10)

الخلاصـــــــــــــة :

لم يكن إعلان الجمهورية الصادر في 25 أوت 1957 يمت بصلة، لا من قريب ولا من بعيد، بمطالب الحركة الإصلاحية التي عرفتها بلادنا خلال القرن التاسع عشر ، ولا هو مطروح ضمن مدونتها الفكرية ، وإنما تم فرضه بشكل انقلابي مسقط على الأوضاع الشرعية القائمة بالبلاد. وقد استعملت في تنفيذ هذا الانقلاب جميع وسائل المكر والخداع تحت مراقبة ومساندة المستعمر الفرنسي . وقد بنى هذا النظام صرحه على تصفية معارضيه وخصومه السياسيين على نحو ما انتهجه مصطفى كمال أتاتورك بعد إلغاء الخلافة وإعلان النظام الجمهوري بتركيا سنة 1924. والآن بعد مرور ثلاث وستين سنة على تركيزه ، لم يحصد هذا النظام سوى الخيبات المتوالية والفشل المتكرر في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فكان هذا النظام على جميع الأصعدة نظام أزمات بامتياز، وهو الأمر الذي أدى إلى تفجر عديد الانتفاضات، آخرها ثورة 14 جانفي 2011 ، التي رفعت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام «. لكن دوائر الدولة العميقة ،التي كانت تراقب هذه التحولات عن كثب ،استطاعت الالتفاف على هذه الثورة، وتمكنت من إعادة إنتاج نفس النظام تحت شعـــــــار» الجمهورية الثانية»، واستدعت المحطات الانتخابية المتعددة لتجنيد حراسها الجدد من الحكام والمعارضة.

****

1(محمد الفاضل بن عاشور . الحركة الأدبية والفكرية في تونس(في القرنين 13 14- هـ/20-19 م). بيت الحكمة قرطاج 2009 ص 81

2 (خير الدين باشا التونسي . أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك .الدار العربية للكتاب . تونس 2012 .ص 67 وما بعدها.

3(خير الدين باشا التونسي . المرجع السابق .ص 30.

4 (الدكتور عبد الرحمان تشامجي . المسألة التونسية والسياسية العثمانية 1913-1883 .نقلة عن الفرنسية وعلق عليه الدكتور عبد الجليل التميمي -دار الكتب الشرقية –تونس 1973 .ص 33 .

5(د.عبد الفتاح عمر و أ. قيس سعيد .نصوص ووثائق سياسية تونسية .مركـــــز الدراسات والبحوث والنشر . كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. 1987. ص 109.

6 (د عبد الجليل بوقرة .المجلس القومي التأسيسي التونسي. الولادة العسيرة لدستور جوان 1959 . دار آفاق للنشر. تونس 2012 .ص22.

تعددت الأوامر والقرارات بتواريخ 06 جانفي 1955 و23 فيفري 1956 و01 مارس 1956 كما أقر وزير الداخلية قرارات مؤرخة في 31 جانفي 1956 و23 فيفري 1956 و01 مارس 1956 و11 مارس 1956 و22 ماي 1956.

الفصل 10 من الأمر العلي المؤرخ في 06 جانفي 1956 يتعلق بتحديد نظام انتخاب المجلس القومي التأسيسي «تجرى الانتخابات على قاعدة الاقتراع على القائمة التي تحين على أغلبية منة دورة واحدة ص 382.

7 (د الشيباني بلغيث ..بورقيبة والأوقاف. مكتبة علاء الدين .صفاقس. 2009 ص 121.

8 (مختار العياشي. الزيتونية والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر (1958-1983).مركز النشر الجامعي 2003 ص 62.

9 (د. المنجي الكعبي . الإتفاقيات بين تونس وفرنسا الممضاة بباريس في 03 جوان 1955 في ضوء المداولات البرلمانية. المطبعة المغاربية بالشرقية. تونس 2018. ص. 10.

10 (د الشيباني بلغيث ..نفس المرجع . ص 121 ص (92).

****

أهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

- د. عبد الفتاح عمر و أ. قيس سعيد .نصوص ووثائق سياسية تونسية .مركـــــز الدراسات والبحوث والنشر . كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. 1987.

- كتاب التاريخ لتلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي (آداب واقتصاد وتصرف).المركز الوطني البيداغوجي. 2015 .

- د. المنجي الكعبي . الإتفاقيات بين تونس وفرنسا الممضاة بباريس في 03 جوان 1955 في ضوء المداولات البرلمانية. المطبعة المغاربية بالشرقية. تونس 2018.

- أحمد ابن أبي الضياف .إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان . مطبعة الدار التونسية للنشر. تونس. 1990.

- خير الدين باشا التونسي .أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك . مطبعة الدار العربية للكتـــــاب. تونس .2012.

- د الشيباني بلغيث ..بورقيبة والأوقاف. مكتبة علاء الدين .صفاقس. 2009.

- حسن حسني عبد الوهاب . خلاصة تاريخ تونس. دار الجنوب للنشر .تونس 2001.

- محمد الفاضل بن عاشور الحركة الأدبية والفكرية في تونس (في القرنين 14-13 هـ 20-19 م). بيت الحكمة. قرطاج 2009.

- رشاد الإمام . التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الأمان .دار سحنون للنشر والتوزيع . تونس 2010 .

للدكتور عبد الرحمان تشامجي . المسألة التونسية والسياسية العثمانية 1913-1883 .نقلة عن الفرنسية وعلق عليه الدكتور عبد الجليل التميمي -دار الكتب الشرقية –تونس 1973 .

- د عبد الجليل بوقرة .المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959 . دار آفاق للنشر. تونس 2012.

- مختار العياشي. الزيتونية والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر (1958-1983).مركز النشر الجامعي 2003.

دراسات تاريخية معاصرة ـ الجزء 2

التعليم الفرنكو ـ عربي في تونس وتكوين الشخصية العلمانية

حاتم الخياري

مشكلة الإجارة ونفقات الدولة

التعليم بالأساس من الحاجات الأساسية التي على الدولة توفيرها للناس. ولا يمكن لمجتمع أن يقوم بلا تعليم. والتعليم ليس منهجا فقط بل مؤسسات وأدوات ووسائل ورجال تعليم. فهناك نفقات على التعليم. ومن هنا تأتي المشكلة الثانية أو الصورة الأخرى للأزمة.

في النظام العلماني هناك عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم ارتبط بعلاقة مصلحية تعطي للدولة آلية التصرف في الشأن العام وتحدد لها موازينها. فمن المعلوم أن النظام الرأسمالي لا يحدد ملكية للدولة. وهذا من أصل فكرته. فهناك إقرار بالملكية الخاصة. والملكية الخاصة مقدسة عنده. وما تحديد ملكية الدولة الا تلفيق وضرورة خارج عن نطاق الفكرة بل وهناك ادماج بينها وبين ما يسمى المال العام . ومن هنا تأتي الموازنة المالية في النظام الرأسمالي الذي يقوم على موارد محددة بما تجمعه الدولة من ضرائب من الناس: مباشرة أو غير مباشرة, ومن نفقات مرتبطة بتلك الضرائب وتحديد الانسان بهذه العلاقة الترابطية. فالإنسان في النظام العلماني هو الذي يدفع ضرائب ليتحصل على الخدمات. ولا يكون له الحق المطالبة بخدمات دون تلك الضرائب التي تحدد شخصيته في المجال الذي يسكن فيه.

التعليم اذن يدخل ضمن الخدمات والنفقات الثقيلة على الدولة والمرتبط بما يتوفر للدولة من موارد ضرائبية تزيد او تنقص. وتأجير الدولة لموظفين في التعليم مرتبط خلاصه أيضا بما يتوفر من موارد.

لو بحثنا قبل كل شيء في نظام التعاقد الأجري بين الدولة وأجراءها لوجدنا أنها تقوم على عقد أحادي مرتبط بأجر تصاعدي, مرتبط بارتفاع مستوى العيش وقيمة العملة الورقية وارتفاع الأسعار. وقد حدد واضعوا القانون التصعيد الأجري بمقاييس مرتبط بالشهادة العلمية والخبرة والاقدمية. ويتدرج الاجر حسب هذه المقاييس. ولكن بما ان النظام الرأسمالي يعيش الأزمات الاقتصادية والمرتبط أساسا بالتضخم المالي وارتفاع أسعار المواد الأساسية. فقد تنامي الأجر الأساسي بطريقة بطيئة مقارنة بالأسعار. فأصبحت الأجور لا تواكب نمط العيش. واصبح الاجراء يعيشون الضيق والحاجة. والرفع من الضرائب يوقع في مشاكل اجتماعية.

بالنسبة لهذه البلاد هناك طارئ أساسي في هذا المجال و يمكن ان نقول انه سمة تبرز في كل دول العالم. وتختلف حدته من بلد الى آخر. وهو أساسا التداين. فهذا الثقل اصبح من اهم نفقات الدولة ويمثل نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام. فأصبحت الضرائب تساهم في استخلاص الديون. وليس في التوجه نحو النفقات الخدماتية. يعني ان الموازنة تغيرت نحو موارد متمثلة في الضرائب في معظمها وفي تخليص الديون في الأغلب. من هنا تأتي الأزمة في اهتمام الدولة بهذه الحاجة الأساسية وقد أصبحت ثقلا لا غنى عنه. ورغم الظاهر في عدم الحرص على التعليم على أساس انه قطاع غير منتج في السريع وانه لا يساهم في ارجاع أموال الدائنين. فهناك حرص على إبقاء هذه الخدمة لكن بإهمالها او توجيه الناس نحو التعليم الخاص وتخصيص له موارد هامة لتشجيع الباعثين على بعث المؤسسات التعليمية او التوجه نحو الغاء اصلي لدور الدولة بالشراكة مع القطاع الخاص ومزيد توريط الناس في مزيد من الضرائب على أساس تحسن الخدمات.

ارتباط البلاد بالمؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي, ودخولها في معترك الإصلاح الهيكلي الذي يمثل الوجه الحقيقي للاستعمار الخفي, ساهم في تعمق أزمة التعليم, بما فرضه الإصلاح الهيكلي من شروط تهم أساسا التقشف في الانفاق العمومي ومنه التعليم. وهذا التقشف يهم خاصة المؤسسات بالتنقيص من مواردها والتجهيزات وأيضا يهم عدم الانتداب والتنقيص من كتلة الأجور. وهنا كانت سياسة خبيثة مرتبطة بالزيادة السنوية واقتطاع الضرائب منها في الوقت الذي تناقصت قيمة الدينار التونسي والسير به نحو التعويم والرفع من الأسعار. فأصبح الأجير يشعر بالضيق خاصة مع عدم مواكبة الترفيعات السنوية للأجور المرتبط بالترقيات.

إذن مشكلة التأجير ارتبطت أساسا بماهية الدولة في النظام الرأسمالي والتي ارتبطت بقيمة الضرائب المنزوعة من الناس وارتبطت بقيمة الديون الواجب استخلاصها. واصبحت إرادة الدولة مرتبطة بالشروط الخارجية. فصندوق النقد الدولي هو الذي اصبح المؤجر لكن في الخفاء وما الدولة إلا وسيط بين الصندوق وأجرائها. في المقابل ولكي يكون الدخول في الإصلاحات سلسا, لا يثور الناس بسببه, كانت المنظمات الممثلة للناس والكابتة لغضبهم. وهنا يقوم الاتحاد النقابي بدور فعال في المفاوضات بين الدولة والأجراء. والأصل ان من يقوم بفض النزاع بين الاجير والمؤجر هو القضاء. وقد بان تعطل القضاء, خاصة المحكمة الإدارية التي تخبر بالأحكام وليس هناك من ينفذها على أساس ان الدولة طرف في اللعبة.

ما المشكلة إذن ؟

الازمة أساسا هو في النظام الذي افتقد الى سياسة الرعاية والتعليم من الرعاية. فالسياسة الضرائبية والجبائية وربطها بما ينفق على الناس أوصلت الى هذا المنزلق.

افتقاد الدولة لملكية خاصة بها وغموض ما يسمى بالملكية العامة واتباع سياسة التفويت للملكية الخاصة التي تعتبر قوام النظام الرأسمالي في تبنية لحرية الملكية المقدسة, هو أساسا أصل الأزمة. فالإسلام من فضل الله أزال العقبات امام راعي الشؤون في رعايته . وحدد للدولة موارد لاستخلاص اجر موظفيها. وهي أساسا مرتبطة بما تملكه من ملكية خاصة بها مرتبطة بملكيتها للأراضي والمصانع وبما تستخلصه من جباية وخراج وفيء وغنائم وركاز. بل حدد لها الشارع ان تخصص حمى من الملكية العامة تخصص لنفقات معينة يمكن ان تكون التعليم. هذا التحديد الدقيق لملكية الدولة هو الذي يجعل العلاقة بين الدولة وموظفيها علاقة واضحة بالاستخلاص بالمعروف. بل ان المؤسسات والتجهيزات والأدوات التعليمية لها مصادر لتمويلها آخر غي ملكية الدولة. فهي أساسا من الملكية العامة. فثروات البلاد أساسا توجه لخدمة الناس وقضاء مصالحهم. ومن بينها ان يُجعل التعليم للناس جميعا التابعين لها. ومن الملاحظ ان الثروات لم تدقق في موارد الميزانية الأخيرة يعني هناك حرص على مزيد الدخول في الارتهان.

لكن املنا في الله ان يمن علينا بدولة تحكم بشرع الله وتزيل عنا الغمة وهذا النظام الذي لن تنتهي أزماته لأنه أصلا قام على فكرة تقوم على فصل حياتنا عن شرع الله وهذا الفساد بعينه ليس فقط في التعليم وفي الاقتصاد وفي عيشنا وفي فقرنا وحاجتنا. وسيتواصل احتجاج الناس لانهم يعيشون في وعود وفي صناعة واقع يعميهم عن اتباع الطريق الرشيد لكن وعد الله قادم بحول الله وإسلامنا هو منقذنا ومخرجنا من الظلمات إلى النور.

وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ

أنظر إلى الناس في مجتمعنا وبالأخصّ منهم الشباب، وستجد أنّ أغلبهم:

- لا يشعر بالانتماء لبلده ويريد الهجرة (الحرقة).
- أهدافه وطموحاته معدومة، وإذا وجدت فهي محدودة.
- يتملكهم اليأس من الإصلاح والتغيير.
- تسيطر عليهم السلبية في التعاطي مع قضايا المجتمع.
- تستبدّ بهم الأنانية والفردية.
- لا يتحمّلون مسؤولية الفساد المستشري في المجتمع ويلقون باللائمة على غيرهم.
- يتمنون لو ولدوا في غير المكان والزمان.

هذه المظاهر (وغيرها) تعبّر عن أزمة هويّة.

أزمة الهويّة في تونس ليست نتاج الثورة بل هي أزمة قديمة ورثتها الأجيال المتعاقبة منذ حوالي مائة سنة تقريبا.

أزمة الهويّة تعني بالضرورة وجود صراع هويّة لم يحسم بعد. وعدم الحسم يعني بالضرورة وجود جذر قوي لم يمت أو لم يقطع بعد؛ إذّه الجذر الإسلامي.

فأزيلوا الأتربة عن هذا الجذر، وتعهدوه بالسقي والرعاية، لينمو جذعه وتاجه بأغصانه وأزهاره وثماره.

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

حذف اسم (فلسطين) من خرائط غوغل وآبل

لا يكتمل اغتصاب الجغرافيا إلا بمصادرة التاريخ وتزوير اصطلاحاته

في خرق واضح للقانون الدولي وعدوان صارخ على التاريخ والهويّة، أقدمت شركتا (غوغل وآبل) على شطب اسم (فلسطين) من محرّكات البحث وإزالته من خرائطهما واستبداله باسم (اسرائيل) مع تغييب كلّي لأيّ إشارة إلى فلسطين التاريخيّة أرض المسرى والمعراج من منتجات الشركتين بحيث أصبح المتصفّح الذي يُدخِل اسم (فلسطين) على الخريطة يُفاجئ بوجود اسم (اسرائيل) بدلا عنها: فقد تعمّدت خرائط (آبل وغوغل مابس) إظهار الأراضي الفلسطينية باسم (غزة والضفة الغربيّة) ضمن نطاق خريطة اسرائيل دون أي إشارة إلى أنها أراض فلسطينية..وبرّرت الشركتان هذا الحذف بسعيهما إلى عرض المناطق المتنازع عليها باستخدام خط حدودي رمادي متقطّع وأنّهما تحصلان على المعلومات من المنظّمات ومصادر رسم الخرائط عند تحديد كيفيّة رسم الحدود المتنازع عليها (مع الحرص على عدم تسييس المسائل والتعامل بحياديّة فيما يتعلّق بالخلافات الجيوسياسيّة)..ولا تعدّ هذه الخطوة سابقة من شركة غوغل: فقد قامت سنة 2016 بحذف (فلسطين) من خرائطها وتعويضه باسم (إسرائيل) على الخريطة بشكل كامل موضّحةً أنّها لا تعتمد اسم (فلسطين) في خرائطها..

وفي شبه هجمة الكترونية افتراضيّة أثار اسم (فلسطين) الكثير من الجدل خلال هذا الشهر حيث عمد موقع (أنستاغرام) إلى حذف صورة جواز سفر رجل الأعمال الفلسطيني الشهير (محمّد حديد) لأنّها تتضمّن اسم مسقط رأسه (فلسطين)، وكانت ابنته المودال (بيلا حديد) التي تحظى بمتابعة أكثر من 31 مليون شخص قد شاركتها وروّجتها بشكل واسع..وقد أثارت هذه الخطوة موجة استياء شديدة في الداخل الفلسطيني لاسيما على مواقع التواصل الاجتماعي حيث عمد مغرّدون إلى تدشين هاشتاغ بعنوان (فلسطين حرّة) ونشروا خارطة لفلسطين التاريخية من النهر إلى البحر معربين عن غضبهم من السياسات الإعلاميّة المنحازة إلى الاحتلال الإسرائيلي..وفي ذرّ للرماد على العيون هدّدت السلطة الفلسطينية باعتماد محرّكات بحث بديلة وبمقاضاة الشركتين كون ما أقدمتا عليه مخالفًا للقوانين والشرائع الدولية..وحسبنا فيما يلي أن نموقع هذه الخطوة الرّعناء في سياقها السياسي وأن نحاول فهم العوامل (النفسا- سياسيّة) التي تحرّكها..

تهيئة للضمّ

وممّا لا شكّ فيه أن هذه الخطوة لها ارتباط وثيق بعمليّة ضمّ كيان يهود لأراض فلسطينيّة جديدة: فقد أشار رئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو) إلى أن حكومته بدأت برسم خرائط جديدة وفق صفقة القرن الأمريكية تشمل الأراضي التي سيضمّها كيان يهود من الضفّة الغربية إلى حدوده..وكان نتنياهو في أعقاب الانتخابات الثالثة التي جرت في إسرائيل (أفريل 2020) سارع إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع منافسه السياسي (بيني غانتس) تضمّنت صفقة تسمح لحكومة إسرائيل بالبدء في عمليّة ضمّ أجزاء من الضفّة الغربية المحتلّة تشمل ما يقارب 33٪ من إجمالي مساحتها ضمن المنطقة (C) التي تضمّ المستوطنات الكبرى والمستوطنات العشوائيّة ومنطقة غور الأردن..وتأتي هذه الخطوة في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي ترامب عمّا أسماه (صفقة القرن) في جانفي 2020 التي اقترح فيها ضمّ تلك المناطق من الضفة الغربية المحتلّة إلى إسرائيل..وفي ظلّ غياب الخرائط والتكتّم المتعمّد على التفاصيل، وفي تواطؤ مفضوح وتبادل سافر للأدوار مع السلطة الفلسطينية وأمنها الوقائي، أوعز نتنياهو لمحرّكات البحث الصهيونيّة بأن تنخرط في تهيئة الأجواء للضمّ مستغلاً الانحياز الفاضح للإدارة الأمريكيّة ومنظوماتها الإعلاميّة والإلكترونية التي تمّ تسخيرها لتزييف وتزوير الحقائق الجغرافية والتاريخيّة بغاية وأد الهويّة العربية الإسلاميّة لفلسطين..وتشكّل هذه الخطوة العدائيّة الإجراميّة جزءًا لا يتجزّأ من الحرب التي يشنّها الصهاينة وشركاؤهم - سواء في الإدارة الأمريكية أو في السلطة الفلسطينية - على ثوابت القضيّة الفلسطينية في سياق تنفيذ مخطّط صفقة القرن وفرض الأمر الواقع الاسرائيليّ الأمريكيّ الرّامي إلى تذويب الهوية الإسلاميّة لفلسطين وعبرنتها وتهويدها وتحييد أهمّ مقتضيات القضيّة الفلسطينيّة :(حقّ العودة)..

تطهير لغويّ

على أنّ هذه الخطوة ما هي في الواقع إلاّ تتويج لمسار كامل من الطّمس والإلغاء والتّزوير الذي طال أرض المسرى والمعراج بنظام (القطرة قطرة) منذ أن داستها حوافر قطعان العصابات الصّهيونيّة مطلع القرن العشرين :فالحضور المكثّف للميثولوجيا العبريّة وخذلان شواهد التّاريخ وحقائق الحاضر للطرح العبري اليهودي دفع بأحفاد بني إسرائيل إلى اعتماد سياسة (الأرض المحروقة) وإدخال الجرّافة لميدان القتال كآلية عسكرية وسلاح نوعي لأنّهم يستهدفون اجتثاث الوجود العربي الإسلامي من جذوره، يستهدفون القرية والمخيّم والمسجد وشجرة الزيتون والجهاز اللغوي العلامي قبل الجندي والمقاتل لأنّهم يرومون (حلاقة) الهويّة العربية الإسلامية لأرض الإسراء والمعراج التي استعصت على التّزوير والعبرنة بكل مكوّناتها البشرية والعقائدية والاجتماعية والثّقافية واللغويّة ليخلو المكان والزمان لأساطير التوراة وضلالات التلمود..

هذا المنطق العدميّ الإقصائيّ البراغماتي أفرز تسييسا مشطّا للّغة موغلا في العنصرية والنّفي والإلغاء : فقد قرّرت إسرائيل سنة 2009 عبرنة الأسماء العربيّة الإسلاميّة في أرض الرّباط وتهويدها ،وهي خطوة من قبيل إعدام ميّت إذ انخرط فيها اليهود منذ مطلع القرن المنصرم ،ولم يتأسّس كيانهم حتّى كانوا مزوّدين بجهازهم الاصطلاحي العلامي الخاصّ الذي حرصوا على بصمته اليهوديّة التوراتيّة ولو بتغيير طفيف في النّطق يُميّزه عن نظيره العربي الإسلامي (عكّا/عكّو - يافا/ يافو - تلّ الربيع/تلّ أبيب..) إرضاءً لنفسيّاتهم المريضة وغرورهم وتعاليهم..وقد تعايش هذا الجهاز مع نظيره العربيّ الإسلاميّ إلى تاريخ صدور ذلك القرار، وهو ليس قرار عبرنة - فهي من تحصيل الحاصل - بقدر ما هو قرار

تطهير عرقي وإثني للجهاز الاصطلاحي الرّسمي لكيان يهود كآليّة من آليّات محو الهوية العربيّة الإسلامية لأرض المسرى والمعراج ،ناهيك وأنّه تزامن حينها مع تسارع وتيرة الاستيطان والتّهويد والمطالبة بالنّقاء اليهودي لإسرائيل وخيار (التّرنسفار) لعرب 48 وإنكار حقّ العودة للاّجئين..وهو إطار عنصري إقصائي يرمي إلى وأد ذاكرة المسلمين الحيّة الموصولة بالواقع حاضرًا وماضيًا وإحلال محلّها ذاكرة أسطوريّة متحفيّة أركيولوجيّة مختلقة لكي تبرّر الاحتلال وتكرّسه بما أن اغتصاب الجغرافيا لا يكتمل إلاّ بمصادرة التّاريخ وتزوير ما يحيل عليه من أجهزة اصطلاحية وعلاميّة...

النسخة التونسيّة المشوّهة

هذه الخطوة الصهيونيّة يبدو أنّها معدّة أيضًا للاستنساخ والتعميم على العالم الإسلامي برمّته في إطار العولمة الثّقافيّة واستهداف الحضارة الإسلاميّة وتكريس الهويّة الإنسانية المائعة في الأمّة..ولئن كانت النسخة الأصليّة الإسرائيلية مبرّرة نوعًا ما بحكم واقع الاحتلال والتضادّ المشطّ بين الشعبين والحضارتين، فإنّ النسخة التونسية تتجاوز منطق الاستعمار العفن لتلامس حدود الخيانة والعمالة والجراءة على الله ورسوله بحكم كونها (ظاهريًا) ذاتيّة منجزة بقفّازات محليّة إسلاميّة (نظريًا) كما أنّها تطال بصفاقة (سرياليّة) أبسط مكوّنات الهويّة الإسلاميّة وأشدّها بداهةً (أسماء الأعلام): ففي خطوة مفاجئة أنهى لطفي زيتون - المحسوب سياسيًا على حركة النهضة ذات المرجعيّة الإسلاميّة - مهمّته على رأس وزارة الشؤون المحليّة بانقلاب صفيق على المنشور عدد 85 لسنة 1965 الذي يقيّد تسجيل المواليد الجدد بالأسماء المستوحاة من الفضاء الثقافي العربي الإسلامي ويحجّر ما دونها..فبتاريخ 15 جويلية 2020 خرج علينا هذا الوزير المقال وقبل أن يغادر كرسيّ الوزارة بمنشور جديد يهدم آخر حصن تمترس خلفه الشعب التونسي المسلم (الحالة المدنيّة) يلغي فيه التحجيرات السابقة (نظرًا لتطوّر الإطار القانوني للحريّات في تونس خاصّةً بعد صدور دستور 2014 والمصادقة على الاتّفاقيات الدولية المتعلّقة بالحريّات وحقوق الإنسان وحقوق الطفل)..وبناءً عليه، فقد تقرّر إنهاء العمل بمنشور الاستقلال الذي (يضيّق على الحريّات) ولم يعد يتلائمُ مع ما تعيشه تونس من مناخ ديمقراطي..وبالتالي أصبح يحقّ لأي تونسي أو تونسيّة أن يسمّي أبناءه بما يحلو له من الأسماء ولو كانت متنافرة مع هويّة الشعب وعقيدته..وفي نفس سياق الحرب المسعورة على الهويّة الإسلاميّة للشعب التونسي ونمط عيشه الإسلاميّ، تكرّمت علينا (جمعيّة إنارة اللاّدينية) بإسناد (شهادة ردّة) تثبت أن أصحابها هجروا الدّين الإسلاميّ ولا يجوز معاملتهم كمسلمين (لمواجهة أخونة الدّولة بعد الحكم القاسي الصادر ضد المدوّنة (آمنة الشرقي) على خلفيّة نشرها (لسورة كورونا) والتجاوزات التي حصلت في بلديّة الكرم من رفض عقد زواج لتونسيات من أجانب غير مسلمين ورفض إسناد أسماء غير إسلاميّة للمواليد الجدد)..وبإمكان حاملي هذه الشهادة الاستظهار بها في أي إدارة عموميّة تعطّل مصالحهم أو في المغازات والحانات التي ترفض بيعهم الكحول أيام الجمعة (وتعتبرهم مسلمين رغمًا عنهم)..

الاستعمار والصهيونيّة على الخطّ

أمّا أثناء الحقبة الاستعماريّة فقد سعت القوى الغربيّة جاهدةً بعد تفكيك الدّولة العثمانية واقتسام تركتها إلى محو كلّ ما يمتّ إلى العروبة والإسلام بصلة والعودة بالمنطقة العربيّة - حدودًا وتسميات - إلى الموروث التاريخي ما قبل الإسلامي (روماني - بيزنطي - إغريقي - فينيقي - بونيقي - فرعوني - فارسي - بربري - صليبي - عبراني..) فأنشأت على هذا الأساس دولاً جديدة بتسميات وحدود جديدة: فظهرت سوريا وليبيا والأردن وأثيوبيا وأرتريا وتنزانيا وموريطانيا و(إيجبت)..على أنقاض الشام وبرقة والحبشة وزنجبار ودار السلام وشنقيط ومصر..وأصبح الخليج العربي فارسيًا وسُمّيت عاصمة الأردن (عمّان) نسبة إلى المدينة النّبطيّة (ربّة عامون).. وكما فُصِل جبل لبنان عن بلاد الشّام وأُعطي للمسيحيّين لأنّه مطابق في حدوده لإمارة عكّا الصّليبية، فقد اقتُطع سنجق القدس المطابق في حدوده لدولة (يهودا والسامرة) التوراتية واختير له - بدهاء ومكر - إسمٌ يحيل على الحضور المكثّف للتاريخ ويجعله مهيّئًا لاحتضان المشروع الصّهيوني: فتلك البقعة المباركة من الأرض سمّاها الرّسول الأكرم أرض الرّباط وأرض المسرى والمعراج وبيت المقدس وأكنافها وعُرفت في العهد العثماني باسم سنجق القدس، ولم تكن تاريخيًا منفصلة عن بلاد الشّام إلى أن وصلت جمعية الاتّحاد والترقّي الماسونية التي تمترس خلفها يهود الدونمة ففصلوها إداريًا واختاروا لها اسم (فلسطين) الذي ينفي عنها عروبتها وإسلامها معًا: فمن الثابت تاريخيًا أن المنطقة مثّلت منذ الألف العاشرة قبل الميلاد مستقرًا للقبائل العربيّة الفارّة من التصحّر على غرار الكنعانيّين والأموريّين والعمّوريين والمؤابيين والأشدوديّين واليبوسيّين (الذين أسّسوا يبوس أي القدس)..وفي نهاية الألف الثالثة وبعد سبعة آلاف سنة من الحضور العربي ظهر شعب البحر (البلستو - Les Philis-tins) مهاجرًا من غرب المتوسّط، فاصطدم بدايةً بالفراعنة الذين أبادوه وأجبروا بقاياه على التّراجع إلى الأرض المباركة حيث ذابوا في القبائل العربيّة ولم يتركوا إلاّ تسمية لمنطقة تقع على البحر شمال غزّة (فلسطين)..إلاّ أنّ المنطق الإقصائي العنصري للاستعمار والصّهيونية أبى إلاّ أن يُسند أرض المسرى والمعراج وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين إلى ذلك الشّعب البائد حتّى ينطبق عليها وصف (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) فعمّم تلك التّسمية على كامل المنطقة ليُخرجها من الدّائرة العربيّة والإسلاميّة معًا كمحطّة أولى نحو اغتصابها وتهويدها ،ويبدو أنّ الظرفيّة السياسيّة الحاليّة قد أصبحت ملائمة لذلك..

بين خطر سد النهضة وخطر الحد الغربي النظام المصري هو أس البلاء

بقلم: الأستاذ حامد عبد العزيز

تضاربت الأنباء حول بدء إثيوبيا بملء سد النهضة دون اتفاق مع دول المصب، فبينما كشفت صحيفة بيلد الألمانية منذ أيام نقلا عن تقرير للاستخبارات الألمانية أنه تم الكشف عن وجود جاسوس مصري في محيط الناطق باسم المستشارة أنجيلا ميركل يعمل على جمع معلومات عن المعارضين الذين يعيشون في ألمانيا، بينما في المقابل لا توجد معلومات لدى النظام عن حقيقة بدء إثيوبيا بملء سد النهضة، فقد طلب المتحدث باسم الخارجية المصرية توضيحا رسميا عاجلا من الحكومة الإثيوبية بشأن مدى صحة بدء ملء خزان سد النهضة. ومن المعلوم أن مصر ستكون هي المتضرر الأكبر، حيث سيؤثر السد على منسوب نهر النيل الذي تعتمد عليه مصر بنسبة تتجاوز ٪95 لتأمين حاجاتها المائية. وتستند مصر إلى حقوق تاريخية بموجب اتفاقيتي 1929 و1959م اللتين تمنحانها ٪87 من مياه النيل وهو ما يقدر بـ55 مليار متر مكعب سنويا. وبموجب هاتين الاتفاقيتين أيضا تمتلك مصر حقّ الموافقة على مشاريع الري في دول المنبع.

وتتعلق النقاط الخلافية بقواعد تشغيل السد وتصريف المياه وكيفية التعامل مع سنوات الجفاف. ولم تذكر أديس أبابا حجم تدفق المياه الذي تريده، بينما تصر مصر على أن يتدفق إليها ما لا يقل عن أربعين مليار متر مكعب من مياه السد سنويا. لكن الخلاف يحتدم أساسا حول مدة ملء بحيرة السد، فبينما تريد إثيوبيا ملء البحيرة خلال فترة من أربع إلى سبع سنوات ترى مصر أن هذه الفترة قليلة وأنها ستحد من تدفق المياه إليها.

وكانت وثيقة المبادئ التي وقعتها الدول الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا) في 23 آذار/مارس 2015م، هي أس البلاء الذي تسبب فيه نظام السيسي، إذ اعترفت فيها مصر بحق إثيوبيا في بناء السد. واليوم يتباكى النظام على اللبن المسكوب! مما يؤكد أن الخطر على مصر ودخولها في مرحلة العطش والجفاف لم يكن سببه سد النهضة حقيقة، بل سببه هو ضعف أداء النظام المصري، إن لم نقل خيانته وتواطؤه وتفريطه في حقوق مصر المائية، فقد اكتفى بمجرد التفاوض وهو يعلم يقينا مماطلة إثيوبيا على مدار أكثر من سبع سنوات حتى يصبح السد أمرا واقعا.

في المقابل تم استنفار الناس وتخويفهم مما يحدث في ليبيا بعد اندحار قوات حفتر المدعوم من مصر بأوامر أمريكية، فإذا بأبواق النظام الإعلامية تغض الطرف عن الفشل الذريع الذي مني به النظام في إدارة ملف النهضة الذي كشف مدى استخفاف النظام الإثيوبي بالنظام المصري، وتأخذ الناس بعيدا تجاه الحد الغربي حيث المناورات التي أعلن عنها الجيش المصري وكأن طبول الحرب تدق وبقوة، فقد أعلن السيسي خط سرت-الجفرة خطا أحمر، ولكننا لم نسمع الإعلان عن خط أحمر بخصوص سد النهضة! فهل يتحرك السيسي تجاه ما يحدث في ليبيا باعتباره أمرا يخص مصر ويؤثر على أمنها (القومي)، أم هو مجرد منفذ لسياسات أمريكا في ليبيا؟!

الحقيقة أن نظام العسكر هو الخطر الأكبر على أهل الكنانة، فما جنى الناس من ورائه إلا فقرا وذلا ومهانة، فقد تجاوز الدين الخارجي بنهاية حزيران/يونيو 2020م، نحو 124 مليار دولار، سيقع عبء تسديده على الجيل الحاضر والأجيال التي تليه، بينما استفاد السيسي وزمرته الحاكمة بملء جيوبهم وبطونهم بفسادهم وتكالبهم ووضع أيديهم على ثروة مصر العظيمة، ثم الادعاء أننا فقراء جدا! بالإضافة إلى تسارع نسبة التضخم الذي وصل إلى ٪6 خلال حزيران/يونيو الماضي، صعودا من ٪5 في أيار/مايو السابق له، مع عدم وجود زيادات في المرتبات تكافئ نسب التضخم وارتفاع الأسعار، وقد ارتفعت نسبة الفقراء في مصر إلى أرقام غير مسبوقة بإدخال نحو 5 ملايين مصري جديد تحت خط الفقر خلال ثلاث سنوات فقط. نعم قد نكون فقراء جدا كما

قال السيسي ولكن هذا ينسحب على الشعب المسكين، بينما رجال العسكر ورجال الأعمال الذين ارتموا في أحضان النظام ووضعوا أيديهم على مقدرات البلاد أغنياء وأغنياء جدا.

في السنوات الأخيرة تم تقويض قدرة مؤسسات الدولة على مواجهة أية تحديات تتعلق بما يسميه النظام (الأمن القومي)، وذلك نتيجة انغماس المؤسسة العسكرية في أمور خارج نطاق مهامها الرئيسية المتمثلة في حماية حدود البلاد والدفاع عنها، فالمؤسسة العسكرية قد انغمست بشكل كبير في السياسة والتجارة وأعمال البناء والمقاولات والصناعات الغذائية...إلخ، مما يجعل البلاد غير قادرة عملياً على الدفاع عن مصالحها الحيوية بالشكل المفترض، ويزيد من تراكم التهديدات لأمنها القومي بشكل قد يدفعها إلى تقديم تنازلات مقابل مكاسب سياسية لحماية السلطة فقط. فقد تخلت السلطات المصرية عن جزيرتي تيران وصنافير، وتنازلت عن حقوق مصر في مساحات بحرية شرق البحر المتوسط لكيان يهود وقبرص واليونان، ولم يكن المقابل سوى مكاسب شخصية تتعلق بتثبيت سلطة السيسي ومؤسسته العسكرية. وها نحن نرى مدى العجز عن مواجهة مخاطر حرمان مصر من حصتها من مياه النيل نتيجة السد الذي تقيمه إثيوبيا، وهشاشة الأمن الغذائي للبلاد، وضعف الرعاية الصحية التي كشفت عنها جائحة كورونا، ثم يحاول النظام التغطية على فشله هذا بلفت الأنظار لما يحدث في ليبيا!

تحاول أمريكا استنساخ تجربة السيسي في ليبيا من خلال الدفع بالجنرال حفتر ليكون قيماً على البلاد بذريعة مكافحة الإرهاب، فيما تعمل أمريكا من خلاله على تقويض النفوذ الأوروبي وخاصة البريطاني في ليبيا، أو على الأقل تحجيمه. وهي تستعمل السيسي لتحقيق هذا الهدف، ولا يُمانِعُ النظام المصري من أي تدخل خارجي من شأنه أن يدعم مثل هذه الأجندة، ومن هنا ندرك أن حديث النظام عن أمن قومي أو مصالح مصرية حيوية ممثلة في منع تقدم قوات السراج بدعم تركي، ما هو إلا دجل يخفي وراءه عمالة لألد أعداء الأمة وهي أمريكا.

ولكن يبدو أن السيسي وأمثاله من حكام المسلمين لم يتعلموا الدرس جيدا، فكما تخلت أمريكا مرغمة عن عميلها السابق حسني مبارك تحت ضغط حراك الشارع، ستتخلى عنه يوم ينتفض الناس مرة ثانية على نظامه الذي أذاقهم الجوع والخوف، وحينها لن تنفعه أمريكا ولن ينفعه تأكيده بأن ما حدث في 25 كانون الثاني/يناير لن يتكرر مرة ثانية. فهذه الأمة أمة حية لا تموت، وإن غدا لناظره قريب.

مسجد آيا صوفيا، ماذا يعني؟ ولماذا أغلق؟ وكيف أعيد فتحه؟ ولماذا يستغل ذلك؟

بقلم: الأستاذ أسعد منصور

لقد تحرك المسلمون لفتح إسطنبول قبل أن ينتصف القرن الأول للهجرة على إقامة الدولة الإسلامية وصيرورتها دولة خلافة عظمى وإسقاطها لأعظم إمبراطوريات العالم آنذاك فارس والروم، بناء على بشرى النبي ﷺ عندما قال: «لَتُفْتَحَنَّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ فَلَنِعْمَ الْأَمِيرُ أَمِيرُهَا وَلَنِعْمَ الْجَيْشُ ذَلِكَ الْجَيْشُ». وسئل النبي ﷺ أي المدينتين تفتح أولا القسطنطينية أم رومية؟ فقال: «مَدِينَةُ هِرَقْلَ تُفْتَحُ أَوَّلًا» أي القسطنطينية. فنال شرف الفتح محمد الفاتح وجيشه سنة 857 هجرية - 1453 ميلادية.

فكانت هذه المدينة غنيمة للمسلمين لأنها فتحت بالقتال إذ رفضوا الاستسلام على أن لا تمس أملاكهم وكنائسهم كما حصل في العهدة العمرية عند فتح بيت المقدس، وأصروا على القتال، فجاز للأمير أن يفعل ما يشاء حسب أحكام الشرع كما حدث في فتح خيبر على عهد رسول الله ﷺ. ولهذا قام محمد الفاتح وحوّل كنيسة آيا صوفيا إلى مسجد، فاحتج بابا الفاتيكان فخاطبه الفاتح: "لقد شرفت آيا صوفيا بأن أبقيتها معبدا، ولكن سوف آتي إلى روما وأحول كنيسة الفاتيكان إسطبلا لخيولي".

وبدأ يستعد لتحقيق ذلك، وهي البشرى الثانية لرسول الله ﷺ، ولكن المنية وافته قبل أن يحقق ذلك. وكانت كنيسة آيا صوفيا تعتبر مركزا للكنيسة الشرقية الأرثوذكسية ورمزا للإمبروطورية البيزنطية حيث بنيت عام 537م على عهد الامبراطور جستنيان الأول. ولهذا كان تحويلها إلى مسجد رمزا لسقوط الإمبراطورية البيزنطية ونذير شؤم للإمبراطورية الرومانية وكنيستها الغربية الكاثولوكية في روما، وانتصارا عظيما للإسلام. ولهذا قال المؤرخ والمبشر الإيطالي لئوتي "إن طرد الإسبان للمسلمين من إسبانيا لا يعادل القضاء على الدولة البيزنطية والاستيلاء على القسطنطينية".

وجاء المجرم مصطفى كمال لعنه الله ليهدم أعرق وأعظم دولة في التاريخ، دولة الخلافة يوم 1924/3/3م، وبدأ يهدم الشريعة وكل شعيرة للإسلام ويبطش بالمسلمين ويعمل على حرفهم عن دينهم بشتى الوسائل ونشر كل رذيلة وفساد، فبلغ به أن أغلق مسجد آيا صوفيا عام 1930م بذريعة إجراء إصلاحات. وفي يوم 1934/11/24م أصدر قرارا باسم حكومته بتحويله إلى متحف، حيث افتتح يوم 1935/2/1م، وقد ظهرت صور الشرك النصرانية على جدرانه، قيل إنها كانت مطلية بالكلس الخفيف، ولكني أظن أنها رسمت من جديد في سنوات الإغلاق، حيث كانت هناك مطالب بتحويله إلى كنيسة، وذكر أن أعداد النصارى المطالبة بذلك قليلة، وهناك تخوف من ظهور ردات فعل قوية من المسلمين.

لقد ازدادت الأصوات المطالبة بعودة آيا صوفيا إلى أصله كمسجد منذ ثمانينات القرن الماضي مع ازدياد قوة الصحوة الإسلامية. وفي عام 2005 رفعت لأول مرة دعوى باسم جمعية "خدمة البيئة والآثار التاريخية والأوقاف الدائمة" يرأسها إسماعيل قاندمير لدى الدائرة العاشرة من المحكمة الإدارية من أجل عودة آيا صوفيا إلى مسجد، فأعلنت المحكمة قرارها بالرفض، وجرت محاولة أخرى عام 2008 فكان قرار المحكمة بالرفض أيضا. ومن ثم رفعت هذه الجمعية الدعوى مرة أخرى عام 2016، فصدر قرارها الرافض. ولكن سمح في عام 2016 برفع الأذان لأول مرة منذ إغلاقه وسمح بإقامة الصلاة في قسم منه وعين إمام دائم. وتعالت الأصوات في السنة الجارية لعودته كمسجد، إلى أن قامت تلك الجمعية برفع الدعوى مجددا يوم 2020/7/2. فأصدرت الدائرة العاشرة من المحكمة الإدارية يوم 2020/7/10م قرارا يقضي بإبطال ذلك القرار واستعادة المكان وصفه كمسجد وفتحه للعبادة.

وهكذا لم ينس المسلمون أثرا من أمجادهم حتى يستعيدوه. وعليهم أن يطالبوا بإبطال قرار إلغاء الخلافة وإعادة إقامتها من جديد لأنه قرار باطل لم يحز على أغلبية المجلس، بل على عدد قليل من شذاذ الآفاق، والمطالبة بإلغاء دساتير الكفر والقوانين والقرارات الجائرة التي أصدرها مصطفى كمال ومن جاء بعده.

وأما أردوغان الذي استغل ذلك، فإنه يوظفه لتركيز حكمه وهو مقدم على انتخابات رئاسية عام 2023م، إذ اهتز في السنوات الأخيرة، بأن خسر العام الماضي في الانتخابات المحلية المدن الكبرى وخاصة إسطنبول التي كان يقول عنها "من يكسب إسطنبول يكسب الحكم"، ومن ثم أسس رجالات من حزبه على رأسهم داود أوغلو وعلي باباجان حزبين على حساب قاعدته الشعبية، والأزمة الاقتصادية مستفحلة في تركيا، مما يزيد معاناة الناس من سوء الأحوال المعيشية وتذمرهم، مما يزيد السخط عليه فيقلل من شعبيته، ولم يتمكن أردوغان من حلها وإنما يعمل على التخفيف من وطأتها بمسكنات وتحايلات تعمق الأزمة، فمثلا عندما أصدر قرارا بإقراض الناس بربا منخفض لشراء بيوت حتى ينشط السوق نتج عنه إقبالهم على ذلك بعد فتاوى باطلة من رئاسة الديانة بجواز ذلك. ولكن النتيجة كانت أسوأ، إذ تضاعفت أسعار البيوت فلم يستفيدوا من هذا الربا الحرام بل تضرروا فزادت أعباء الدين عليهم. عدا ذلك فإن عليه سخطا بسبب خداعه لأهل سوريا وتعاونه مع روسيا وارتباطه بأمريكا في محاولة للقضاء على الثورة وعلى مشروعها الإسلامي وتركيز النظام العلماني هناك، وسحب الكثير من الثوار إلى ليبيا لتنفيذ الخطة الأمريكية هناك.

لقد أثار حدث آيا صوفيا مشاعر المسلمين بأن بدأ البعض يشيد بأردوغان، علما أن هذا القرار جاء لتصحيح قرار جائر، ولم يأت ضمن تطبيق الإسلام. ومحمد الفاتح رحمه الله عندما حول الكنيسة إلى مسجد جاء ضمن تطبيق الإسلام في ظل الخلافة. فإذا لم يجر تطبيق الإسلام كاملا وتزال دساتير الكفر والقوانين المستندة إلى العلمانية وتقطع الحبال مع الدول الكافرة المستعمرة وأحلافها وتغلق قواعدها العسكرية فلن يحصل تغيير جذري في البلاد وإنما هي استدامة للوضع القائم، كما حدث يوم 2016/1/29 عندما صدر قرار بإبطال منع ارتداء اللباس الشرعي في المدارس والجامعات بقرار من الدائرة الثامنة من المحكمة الإدارية بعد رفع دعوى عام 2014، ولكن السفور والتعري استمر واستفحل وصار يتغاضى عنه بدعوى أن لا أحد يتدخل في الآخر حسب مفهوم الحرية الشخصية! في مخالفة صريحة لفرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فالعقلية العلمانية تريد أن تعايش الكفر مع الإيمان، والتقوى مع الفجور، والعفة مع الفسوق، ودور العبادة مع دور الدعارة، وإشراك العابد لربه مع المنكر لحكم ربه في النظام الديمقراطي حتى لا يسود الحق ولا يزول الباطل.

إن بشارات الرسول ﷺ بمثابة الطلب، أي القيام بالعمل، وهناك البشرى المشهورة "ثم تكون خلافة على منهاج النبوة"، فالعاملون المخلصون يعملون لينالوا شرف تحقيقها بإذن الله كما عمل أسلافهم لتحقيق بشارته بفتح القسطنطينية ونالوا شرف فتحها.

بعد 100 عام من فصله عن الخلافة، هل عبر لبنان إلى الجنة التي وعد أهله بها؟

المهندس صلاح الدين عضاضة
مدير المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

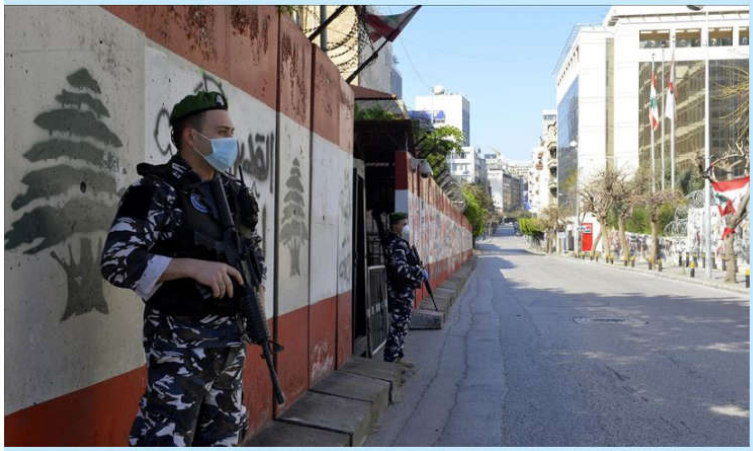

ينزلق لبنان اليوم في عتمة تهدد بالظلام الدامس خلال أيام؛ العاصمة في المساء كأطلال المدن الأثرية لا أثر فيها لما هو حديث إلا مرور سيارة أحيانا أو عندما تخرج هاتفك من جيبك لتضيء به طريقك. شوارع المدن مظلمة، إشارات مرور مطفأة بشكل شبه كامل. قطعت الكهرباء عن مستشفى بيروت الحكومي، ذلك المستشفى الذي يعتبر الخط الأول في مواجهة وباء كورونا. أبراج الاتصالات تنطفئ الواحد تلو الآخر، ولقد فقدت التغطية في العديد من المناطق. الشعب يعيش على ثلاث ساعات تغذية كهربائية موزعة على مدى اليوم. الطعام بدأ يفسد في ثلاجات الناس الذين لم يستطيعوا الحصول على اشتراك في المولدات الخاصة... وإذا استمر هذا الحال فسيعود لبنان إلى القرن السابع عشر خلال أيام.

لقد أفاق الشعب ليدرك أن الوسط السياسي ومعه زبانيته، قد أفشلوا جميع مشاريع البنى التحتية للدولة، وكذلك قد أنهكوا خزينة الدولة بتخمة من الموظفين الذين لا شغل لهم ولا حاجة، كذلك أدركوا بأن الوسط السياسي نفسه شريك في جميع البنوك، وهو محتكر لجميع التجارات والمبادرات الاقتصادية، وأن القرارات الحساسة التي يحتاجها الشعب من حاكمه كي يتقدم أو حتى يعيش فقط، جميعها معطلة "بمذهب الحكم الجماعي" الذي يمزق القرارات بالنزاعات، ويمسخها عن نجاعتها ثم يقسمها حصصا للناهبين، ثم كان الفساد نتيجة لا مفر منها لدرة الحكم الجماعي.

أما أكبر حدث اليوم فهو انهيار الليرة اللبنانية؛ هذه العملة الورقية المغطاة بالاقتصاد اللبناني، ذهب اليوم اقتصادها وبقي الورق، الليرة رفعت لها اليافطات يوما فخرا بثباتها، قد أصبحت الآن هي أقرب إلى الوهم منه إلى العملة، فلما هوت هوى معها المعبد كله على رأس قاطنيه حبا وكرها... فلقد وصلت الليرة إلى 15٪ من قيمتها خلال تسعة أشهر فقط. أما أسعار المواد الغذائية والسلع فلقد تضاعفت إلى ثلاثة أضعاف؛ فأصبحت قطعة اللحم في الطعام صنفا من الترف! واليوم تسجل كاميرات المراقبة أناساً يأكلون من حاويات النفايات، وآخر يسرق سيخ شاورما، وآخر يشهر مسدسه ليسلب حفاضات وحليب أطفال...!

لقد أفاق الشعب ليدرك أن سياسة الدولة والبنوك في تشجيع الربا قد عطلت كل المشاريع المنتجة وجعلت البلد يستورد ولا ينتج، فلما عجز المصرف المركزي وتعثرت خزينة الدولة وجفّت البنوك سقط قطاع المال وسقط معه الاقتصاد... لقد أحرق الربا كل شيء.

قال تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ].

واليوم آخر ثروات البلد وأهمها، ألا وهي "الطاقة البشرية" باتت تستعد لمغادرته بالآلاف وبعوائل كاملة.

وهنا نعيد...

السؤال: بعد 100 عام من فصله عن الخلافة، هل عبر لبنان إلى الجنة التي وعد أهله بها؟

الجواب: لقد عاد لبنان 100 سنة إلى الوراء خلف تاريخ انسلاخه عن حكم الإسلام!

أما نصيحتنا لأهل لبنان فهي أن يقدموا على خطوة جريئة من خمس نقاط مستعجلة لا بطء فيها:

- الكفر بالربا وبكل أشكاله والتخلص منه وعدم العودة إليه نهائيا
- جعل غطاء العملة هو الذهب والفضة وليس الدولار ولا الاقتصاد
- التحول إلى الإنتاج المفيد للتعويض عن الاستيراد
- التخلص من نفوذ الاستعمار والأخذ على يد عملائه في البلاد
- اعتماد الشرع الإسلامي أساسا لجميع المعاملات
- العمل مع الأمة لإعادة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة

أزمة الأمس واليوم...

الأزمة المالية الاقتصادية العالمية أزمة مبدأ، ولا حل لها إلا بتطبيق النظام الإسلامي (2)

أ. ط. عائشة/ أستاذة مساعدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (الجزائر)

الأسباب العامة أو غير المباشرة للأزمة

لا تعتبر الأزمة الحالية طفرة في الاقتصاد الرأسمالي أو حدثاً عابراً، بل الأزمات سمة من سمات الرأسمالية، فالنظام الاقتصادي الرأسمالي يحمل فشله في أحشائه نسبة للأسس التي يقوم عليها والتي أفرزت أذرعاً تهيمن بها على العالم.

أولاً- الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي

يمكن تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي على أنه "نظام يتميز بالملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، وصناعة القرارات غير مركزية وتقع بين أيدي مالك عناصر الإنتاج".

وبشكل عام يمكن القول إن النظام الرأسمالي يتبنى اقتصاد السوق، فالنظرية الكلاسيكية لهذا النظام رفضت تدخل الدولة وقالت "باليد الخفية"، والتوازن التلقائي للاقتصاد، أما النظرية الحديثة تحث على ضرورة تدخل الدولة لتخفيض سعر الفائدة ولضبط توازن الأسواق والأسعار، ولكن بعد موجة الخصخصة في ثمانينات القرن العشرين تخلت الدولة الرأسمالية عما تبقى لها من ملكية دولة أو ما يسمى بالقطاع العام. وتعود اليوم الدول الرأسمالية لسياسة التأميم في هذه الأزمة وتتملك في القطاع الخاص من خلال شراء الديون والأسهم من الشركات والمصارف المفلسة، وذلك لكي تنقذ النظام الرأسمالي من الانهيار الكامل.

لقد أوصل النظام الرأسمالي الوضع الاقتصادي إلى وضع غريب تتكدس فيه الثروات الضخمة في يد قلة قليلة إلى درجة الثراء الفاحش، والغالب الأعظم من البشر في الفقر المدقع، بل وصورة استهلاك باهظة التكلفة فيما لا يفيد، وانفاق متواضع على المستوجب الإنفاق. فمبادئ الرأسمالية التي تتحكم في النظام العالمي اليوم هي سبب ما يحدث من فوضى عارمة في جميع جوانب الحياة.

يقول روجر تيري في كتابه المعنون بـ "جنون الاقتصاد": (يعرف الأميركيون أن هناك خطأ ما في أميركا، ولكنهم لا يعرفون ما هو، ولا يعرفون لماذا ذلك الخطأ، والأهم من كل ذلك فهم لا يعرفون كيف يصلحون ذلك الخطأ، وكل ما بإمكانهم هو الإشارة إلى أعراض المرض فقط وفي الحقيقة فإن بعض ما يسمى حلولاً يزيد الطين بلة، ذلك أن تلك الحلول تحاول أن تغير نتائج النظام دون تغيير النظام الذي أفرز تلك النتائج إن المشكلة لا تكمن في كيفية تطبيق نظامنا الاقتصادي، فنظامنا الاقتصادي بعينه هو المشكلة. إن الخطأ هو في التركيبة الأساسية لنظامنا الاقتصادي، ولن تكون الحلول الجزئية وتضميد النتائج حلاً يذهب بالمشاكل، إذا أردنا الوصول إلى مُثُلِنا فيجب اقتلاع المشاكل من جذورها لا بقصقصة بعض الأوراق، وعلينا أن نحاكم الأسس والافتراضات كلّها التي تسيِّر نظامنا وكشفها كما هي على حقيقتها).

فإذا كان شهود من هذا النظام يعترفون بهشاشة أسسه والافتراضات التي يقوم عليها فكيف لنا أن ننقاد وراءه وهو الهلاك بعينه، كما انقدنا وراء الاشتراكية فهوت، والآن وراء الرأسمالية وهي تهوي أو تكاد، وسنحاول في ما يلي إبراز أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي.

1- عقيدة المبدأ فصل الدين عن الحياة :

إن عجز الإنسان واحتياجه للخالق المدبر الله سبحانه فطري، فالإنسان في حاجة دائمة للخالق في تدبير شؤون حياته، كما يحتاج إلى التدين، لأنه ثبت أن تنظيم الإنسان لعلاقاته عرضة للتبدل والتغير والتناقض والاختلاف، وما فعله النظام الرأسمالي أنه حكم بفصل الدين عن الحياة وجعل الإيمان بالدين مسألة فردية، فلكل فرد الحق في اعتناق ما يشاء، متناسين في ذلك أن كل ما يقوم به الإنسان من أفعال وقرارات في الشعور أو اللاشعور إلا ومرتبطة بأفكار عقائدية لا يمكن الفصل بينها. وبذلك صار المشرع الرأسمالي (أصحاب القرارات والمفكرين) هم من يضع النظام فوقعوا في الخواء الروحي، وتم تصوير الحياة بأنها للأخذ بأكبر قدر من "المنفعة" فكان هذا المثل الأعلى ومفهوم السعادة عندهم فوقعوا بذلك أمام وضعين خطرين:

الأول: إذا لم يتمكن الفرد من إشباع حاجاته إشباعاً كاملاً فإن هذا يدفعه غالباً إلى الإحباط واليأس، ومن ثم إلى أمراض نفسية وعصبية، أو إلى آفات اجتماعية متعددة.

الثاني: في حالة تملك الفرد الرأسمالي للثمن وتمكنه من الإشباع الكلي للحاجات فانه يصبح معرضاً للعيش في فراغ قاتل يؤدي به إلى الانتحار أو الشذوذ أو على أقل تقدير إلى رتابة مملة تظهر الحياة فيها تافهة، لذلك نجد نسب الانتحار في الغرب لا تقارن.

فالأساس الذي انبنى عليه المبدأ الرأسمالي ولد مقياساً من جنس الفكرة وهو مقياس النفعية، فكل ما فيه رغبة للناس جعل نافعاً فالرأسمالي المبدئي لا يفرق بين الخمر والعصير، والدعارة والزواج، وبين المخدرات والقهوة، لذلك كان مبدأ الرأسمالي مبدأ اللامبدأ، وعندما يجد الرأسمالي طريقاً يدر عليه أرباحاً هائلة ولو بتدمير المجتمع -كما حدث في الأزمة المالية الحالية-، فإنه يغذ السير، وعندما يفشل يعمل على إيجاد خط رجعة ولو خالف النظام، وذلك مثل تدخل الدولة جزئياً أو كلياً لحماية المؤسسات المفلسة كما حدث في أميركا وبريطانيا خلال الأزمة المالية الأخيرة.

2- التركيز على تنمية الثروات دون توزيعها:

المنطلق الفكري للتركيز على التنمية دون توزيعها هو سبب من أسباب الفقر المنتشر في العالم اليوم، فتصور الرأسماليون أن المشكلة الاقتصادية هي محدودية الموارد بالنسبة للحاجات "الندرة النسبية" كان تصورهم للحل هو توفير هذه الموارد، بمعنى آخر رفع مستوى الإنتاج، لكن إذا ملك الأفراد الثمن حصلوا على حاجاتهم، وإن لم يملكوا فلن تشبع حاجاتهم، فالبحث إذا لم يكن في إشباع الحاجات الفردية، ولا في التفريق ما بين الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية. فتكثير السلع والخدمات وتوفيرها في الأسواق بحث في واقعها وفي مادتها، وهذه الناحية يتناولها علم الاقتصاد، وتوزيع السلع والخدمات على أفراد المجتمع يعالجه النظام الاقتصادي، وهناك فرق بين علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي، "فعلم الاقتصاد يهتم بتفسير الواقع المشاهد ومحاولة استنباط القوانين والنظريات التي تحكم سير هذا الواقع"، فهو عالمي إذ إنه يبحث في المادة وتكثيرها وتحليلها وتنميتها حسب الوسائل الحديثة. أما النظام الاقتصادي فهو يهتم بكيفية تطبيق الأصول والمبادئ التي يتضمنها المذهب الاقتصادي وإخراجها إلى حيز التنفيذ وميدان الواقع. وبالتالي النظام الاقتصادي يعبر عن أفكار وأحكام تتعلق بفهم الواقع وعلاج المشكلة، إذاً فهو منبثق من وجهة النظر في الحياة، فهو خاص ومرتبط بعقيدة الأمة.

فالرأسماليون أذابوا مفهوم التوزيع في التنمية بسبب الخلط بين الاقتصاد كعلم وكنظام، إذاً توزيع الثروة منطلق من أفكار ومبادئ متخذي القرار والساسة. فكما يقول أحد علماء الاقتصاد الغربيون "إن المبادئ والأفكار العلمية ملونة عقائدياً".

فمن المنطلقات العقائدية للرأسماليين وفلسفتهم في الحياة كان تركيزهم على تنمية الثروات كحل للمشكلات الاقتصادية وأهمها الفقر، وتناسوا الأهم وهو توزيع هذه الثروة. ويمكن تلخيص مشكلة التركيز على تنمية الثروة دون توزيعها في النظام الرأسمالي في قول الفيلسوف الأوروبي "برنارد شو" ساخراً من النظام الرأسمالي وكان هذا الأخير أصلع الرأس كثَّ اللحية فقال (النظام الرأسمالي كقرعتي هذه ولحيتي هذه، غزارة في الإنتاج وسوء عدالة في التوزيع).

3- إطلاق الملكيات:

يطلق المبدأ الرأسمالي للأفراد أن يملكوا ما يشاؤون دون تدخل الدولة، فهم يؤمنون بحرية اقتصاد السوق والخصخصة والعولمة، فكانت النتيجة استعمال الأساليب الملتوية والمضاربات والأسواق الوهمية، ومن يتقنها أكثر يجمع أموالاً أكثر. ويصبح السوق في حالة عدم توازن اقتصادي إذا تم إزالة القيود التي تنظم التملك -إطلاق حرية التملك-، ويطلق سراح الجشعين والمحتكرين لإيجاد مختلف الحيل للربح السريع. فظهر في المجتمع الغنى الفاحش والفقر المدقع، كل ذلك لأن المشكلة عولجت بحرية التملك وحرية العمل -دعه يعمل دعه يمر-، لا بالضوابط والمفاهيم التي تنظم كيفية توزيع الملكيات.

إن عدم الوعي هذا على واقع الملكيات أوجد ويوجد الهزات الاقتصادية، وذلك لأن الملكيات ليست إما عامة تتولها الدولة وفق النظرية الاشتراكية الشيوعية، وإما ملكية خاصة يتولاها القطاع الخاص ولا تتدخل الدولة بها وفق النظرية الرأسمالية الليبرالية، بل هي ثلاثة أنواع حسب النظام الإسلامي وهي: ملكية الدولة وملكية عامة وملكية خاصة.

- النظام المصرفي والبنوك:

تقوم المصارف والبنوك في أنظمة الغرب الرأسمالي على تحقيق المنفعة المادية التي تشبع حاجةً، بغض النظر عن الدمار للفرد والمجتمع، فهي تقوم على أساس الربا المدمر، والذي هو من الكبائر في الإسلام، تقوم المصارف والبنوك بذلك بعد أن تتشكل في غالبها عن طريق مؤسسات خاصة يملكها شخص أو مجموعة من الأثرياء، أو تتشكل بنظام الشركات المساهمة، وعن طريق ما يودعه الناس من أموال في هذه المؤسسة. وتقوم طبيعة عمل المصارف والبنوك على منفعة الأموال (الربا)، فتَجْمَعُ المال من أيدي الناس بفائدة قليلة، وتقرضه لآخرين بفائدة مرتفعة، أو تقوم المؤسسات الصغيرة بالإيداع في مؤسسات أكبر تحقق فائدة أكبر، في الدولة نفسها أو في دولة أخرى. وقد تقوم بأعمال ومشاريع هي نفسها عن طريق إغلاق إيداعات قسم من الناس في مُدَدٍ زمنية طويلة بزيادة نسبة الفائدة لهم.

ويمكن تلخيص بعض الآثار المدمرة للنظام المصرفي في ما يلي:

أ- تجعل المال دُولةً بين أيدي فئة معينة من الناس وتحرم البقية من تداوله، فعن طريق الفائدة "الربا" يسحب المال من أيدي الناس وعن طريقها كذلك يتمكن الرأسماليون الكبار القادرون على الاستثمار والسداد من أخذ كميات كبيرة من المال من هذه البنوك، وهذا بالتالي يزيد الأغنياء غنًى والفقراء فقراً، فالأغنياء ينشئون المشاريع الضخمة التي تتحكم في اقتصاد البلد، والفقراء يعيشون تحت رحمة هذه الطبقة، من حيث عرض السلع والخدمات وتحديد الأثمان لها، وتصبح إيداعات الطبقة الكادحة في البنوك هي أداة لجلب الشرور عليها بعكس ظنها أنها ستجلب لها الخير. كان من أبرع ما ابتدعه النظام المصرفي والبنوك (بطاقات الائتمان) حيث بها يستطيع الناس شراء ما يريدون دون حمل نقود بواسطة الشبكة الإلكترونية، ويلاحظ في هذه البطاقات أمران: الأسعار العالية لخدماتها ومشترياتها، وكذلك فإن البنوك والمصارف استطاعت أن تقضي على السيولة المتبقية لدى

المودعين في تمليكهم هذه البطاقات فتكون أموال المستهلكين النقدية كلها داخل النظام المصرفي مما يعني تسخير كل هذه الأموال للبنك وبالتالي للأغنياء.

ب- تؤثر البنوك في غلاء الأسعار في المجتمع وذلك بسبب احتكار المشاريع من قبل الرأسماليين، والذين بدورهم يفرضون الأسعار التي يرونها، فيقومون برفع السعر أو سحب البضاعة أو بطرحها في الوقت المناسب لهم وذلك بسبب الفوائد البنكية المستحقة على أصحاب الشركات والتي تدفعهم لسداد هذه الفوائد في أقرب وقت ممكن عن طريق رفع الأسعار،وكان من أبرز ما فعله النظام المصرفي حالياً (أزمة الرهن العقاري) التي ارتفعت أسعار عقاراتها بسبب الرأسماليين المستندين إلى البنوك والتي أقرضت المشترين بفوائد مركبة حتى عجز المشترون عن السداد وأفلست البنوك بإضاعة أموال المودعين.

ج- كثرة الإفلاس الاحتيالي في النظام المصرفي لغياب العقيدة الصحيحة والأخلاق (الخواء الروحي)؛ وذلك عندما تفلس البنوك فإن بعض الموظفين يتواطؤون مع كبار المودعين مقابل مال ويعطونهم أسرار المصرف بقربه من الإفلاس أو تهرب أموال ذلك المودع وتضيع أموال المودعين الصغار عند الإفلاس.

د- يساعد البنك في الأزمات التي تحصل في أسواق المال؛ إما بإقراض المتعاملين في سوق الأسهم بالأموال الضخمة مباشرة والتي تمكنهم من شراء أسهم كثيرة لمشاريع معينة، وبالتالي رفع قيمة هذه الأسهم في البورصة، وهذا بالتالي يوهم عامة الناس أن هذه الأسهم ارتفعت قيمتها، فيقدم الناس على شراء هذه الأسهم بشكل جنوني كما حصل في دول جنوب شرق آسيا، وبعد أن يتم شراء كميات كبيرة من هذه الأسهم من قبل الناس، تهبط قيمة هذه الأسهم هبوطاً مفاجئاً، وذلك بعد زوال الهدف الذي من أجله ارتفعت وهو إيقاع الناس في الوهم من قبل الرأسماليين أو تجار الأسهم والسندات، فيقع عامة الناس ضحية هذه المؤامرة. والذي حدث في بورصة (وول ستريت) في الأزمة المالية الحالية أن أسعار السهم والسندات ارتفعت فوق حد التصور بمساعدة البنوك وعندما عجز المدينون عن سداد القروض بأنواعها انهارت البنوك وانهار سعر أسهمها.

5- الشركات الرأسمالية:

لا تختلف الشركات الرأسمالية كثيراً عن البنوك بل هي من جنسها في طريقة إنشائها وتحصيلها للمال وطبيعة أعمالها، بل تشبه البنوك إلى حد كبير. والفكرة الأساسية التي أنشأ بها الرأسماليون الشركات سيما الشركات المساهمة هي فكرة أن يدخل الرأسماليُّ بنسبة ٪51 ويجمع من مدخرات صغار المساهمين المتبقي للمشروع ٪49، والمعروف أن المال الأكبر (أي ٪100) يدرُّ ربحاً أكثر من مال (٪51)، والفكرة هي تحويل المخاطر إلى صغار المساهمين.

وهذه الشركات بهذه الكيفية كبرت وتوسعت حتى أصبحت الحاكم الفعلي للدولة الرأسمالية عندما تجذرت وأخذت صبغة العراقة في الاقتصاد الرأسمالي.

هذه الأسس السابقة هي التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي، وكل واحد منها يحمل فشله في أحشائه، وقد كان لهذه الأسس الخمسة أدوات سيطر بها النظام الرأسمالي على مفاصل الاقتصاد المحلي والعالمي.

[يتبع]

حفنة من الرأسماليين يتنعمون بالتريليونات وشعوب العالم الثالث تقتات من النفايات رغم امتلاكها للثروات

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أن 26 شخصا يمتلكون أكثر من نصف ثروة كوكب الأرض! وطالب غوتيريش بتخفيف عبء الديون عن دول العالم النامية، التي تواجه دوله جائحة كورونا في وضع اقتصادي أكثر ضعفا من ذي قبل، والعمل على وضع شروط خاصة لإقراضها.

منبع ما طرحه غويتريش من ضرورة تخفيف ديون *العالم الثالث* ليس إنسانيا كما هو ظاهر كلامه، فشعوب العالم الثالث وثرواته من وجهة النظر الرأسمالية، ليسوا سوى مجموعة من القطعان يجب أن تمنح الحد الأدنى من أقواتها كي تبقى قادرة على العمل في مزارعه الخاصة! ونظرة سريعة لبعض البلدان التي خفضت ديونها يرى بوضوح وهم هذا الطرح، فالعراق الذي شطب نادي باريس الرأسمالي ٪80 من ديونه ما زال يئن من ويلات الفقر، ومن مباضع الغرب الرأسمالي المغروسة في جسده، رغم أنه يعيش فوق بحر من الذهب الأسود!

إن كل الدراسات والمراجعات والأطروحات التي جرت في الأعوام الأخيرة لتجنيب العالم خطر الانفجار نتيجة هيمنة وتكدس رأس المال العالمي في يد حفنة من كبار الرأسماليين باءت بالفشل الذريع، وأدّى لهذه الأطروحات أن تأتي أكلها في ظل منظومة رأسمالية تنكر وجود الملكية العامة وتقدس الملكية الفردية، وتقدم كل التسهيلات أمام أرباب رأس المال وتزيل كل المعوقات التي تقف في وجه جشعهم ووحشيتهم اللامتناهيه؟!

إن الانفجار العالمي قادم لا محاله ليس فقط في دول العالم الثالث ولا في دول أطراف الرأسمالية بل في شعوب حواضر الرأسمالية العتيدة. إنه وإن كانت جائحة كورونا قد كبحت جماح الشعوب الغربية عن الحراك في وجه هذه الطغم الحاكمة كما كان الحال في حراك "احتلوا وول ستريت" في قلب نيويورك، إلا أن عالم ما بعد كورونا سيعصف بالرأسمالية.

لن يحمي شعوب العالم الثالث من سياط الرأسمالية، وينقذ الشعوب الغربية من كوارثها الاقتصادية وأزماتها النفسية سوى دولة الخلافة الإسلامية برسالتها السماوية الخالدة وحسن رعايتها وصهرها لجميع الشعوب في بوتقة الإسلام، وتاريخ الإسلام خير شاهد على ذلك.

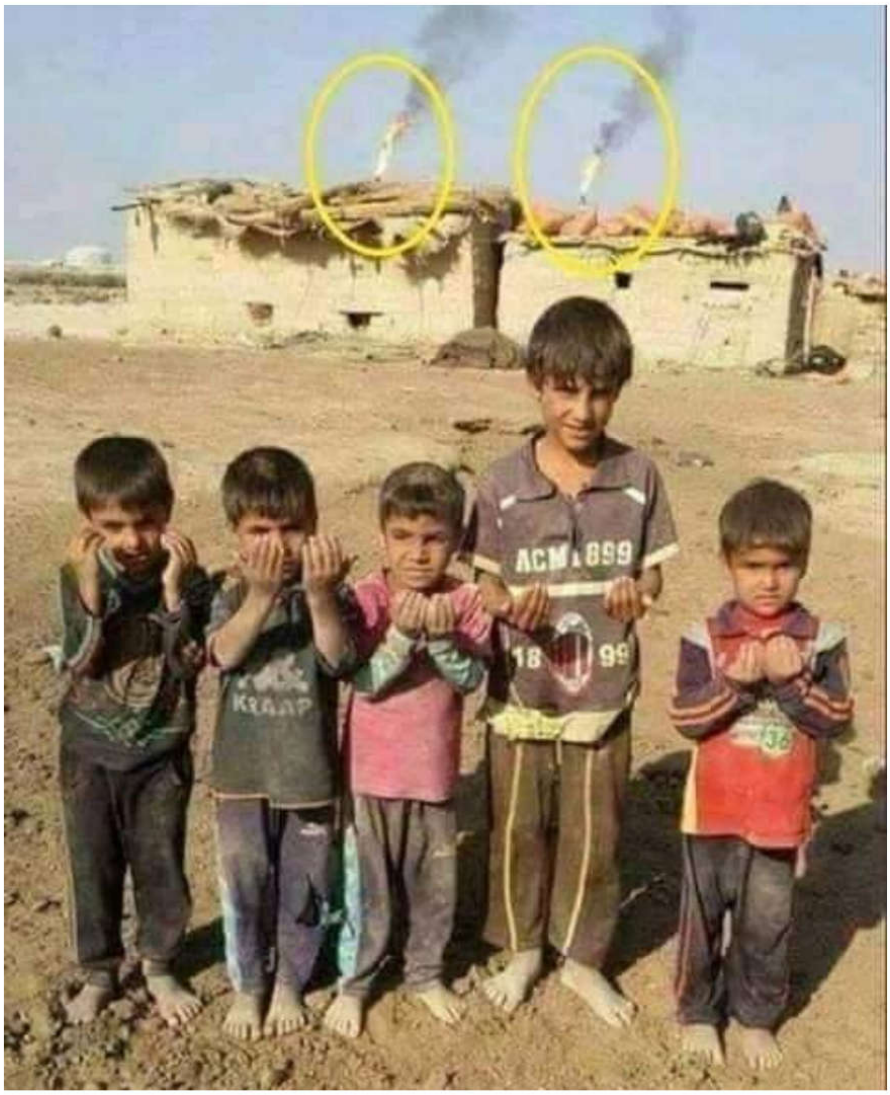

العدل والحماية للمسلمين لن يتحقّقا إلّا في ظلّ الخلافة وجراح المسلمين لن تندمل إلّا بعودتها

زينة الصامت

بهدم دولة الإسلام عام 1924م وبغياب راعي المسلمين الذي يذود عنهم ويضرب على كلّ يد تمتدّ لمسلم أو مسلمة بسوء، توجّهت السّهام من كلّ حدب وصوب إلى أمّة الإسلام؛ فكثرت جراحها وتعدّدت آلامها ومآسيها وأحكم أعداؤها قبضتهم على أراضيها وثرواتها وتآمروا عليها مع الحكّام الذين نصّبوهم عليها خدمة لمصالحهم وتنفيذا لأوامرهم وإملاءاتهم.

يعاني المسلمون في معظم بقاع العالم من الاضطهاد ويُنعَتُون بالإرهاب؛ استبيحت دماؤهم وأعراضهم لأسباب واهية وتحت عناوين كاذبة زائفة منها «محاربة الإرهاب»؛ هذا العنوان العريض الذي سوّغ لأعداء الإسلام نفث سمومهم وحقدهم وإعلان حربهم على كلّ من ينصر هذا الدّين.

يعمل أهل الباطل ليلا ونهارا على أن تكون الغلبة دوما لنظامهم وحضارتهم الغربيّة الرّأسماليّة لتكون هي العليا تسيّر العالم وتقوده. يكيدون ويدبّرون حتّى لا ينفلت زمام الأمور من بين أيديهم، وينالون ممّن يمثّل حضارة الإسلام أو يسعى لعودتها؛ فهم يعتبرونها الخطر الحقيقيّ الذي يهدّد حضارتهم وسيهدمها - إن عاد - لتصبح ركاما تذروه الرّياح. فعلا ستقضي حضارة الإسلام على مبدئهم الرّأسماليّ وعلى مصالحهم وستسيّر الحياة وفق تشريع ربّانيّ عادل لن يسمح بغطرسة الأقوياء والأثرياء ولا بقهر الضّعفاء، وستنشر الرّحمة والخير والأمن والطّمأنينة... لذا لم ولن يتوانى أهل الباطل عن استخدام كلّ أسلحتهم لمنعها من العودة إلى الحياة.

في بقاع كثيرة من العالم يعاني المسلمون شتّى أنواع الظّلم والاضطهاد؛ فلا مجيب لاستغاثات النّساء ولا أحد يلبّي نداءات الأطفال وصراخهم. يرقب العالم المجازر والجرائم بصمت، وأقصى ما تقوم به المنظّمات الدّوليّة التي تدّعي الدّفاع عن حقوق الإنسان هو التّنديد وتقديم إحصائيّات لعدد الضّحايا وكميّة الخسائر! وقد أثبتت التّقارير أنّها متواطئة في الجرائم التي تُرتكب في حقّ المسلمين، وأنّها وليدة لهذا النّظام الدّوليّ الفاسد الذي لا يعبأ بأرواح الأبرياء ولا يهتمّ بمعاناتهم ولا بآلامهم، فكلّ همّه تأمين بقائه وسيطرته على العالم.

في ظلّ هذا النّظام الرّأسماليّ العالميّ، يعاني المسلمون:

ففي تركستان الشّرقيّة تنزع أعضاء أجساد المسلمين وهم أحياء لتباع للصّينيّين، ويُقتل الرّجال وتُغتصب النّساء ويفرض عليهنّ التّعقيم الإجباريّ وتحلق شعورهنّ وتصدّر لبيعها بمبالغ طائلة - وقد ضبطت الجمارك الأمريكيّة أكثر من 13 طنّا من الشّعر المستعار قادما من الصّين ويشتبه في إنتاجه عبر قصّ شعر المسلمات المعتقلات من الإيغور المسلمين في إقليم شينجيانج الصّينيّ (لوموند، 3/7/2020) - كما تُجبر الأمّهات على إعطاء أبنائهنّ إلى عائلات صينيّة لصناعة جيل منبتّ عن الإسلام.

وفي أفريقيا الوسطى - ومنذ سنوات طوال - تقوم مليشيات «أنتي بالاكا» النصرانية بتعذيب المسلمين وتقتيلهم والتّنكيل بهم، وتتمّ عمليّات الإبادة الجماعيّة هذه برعاية الحكومة التي فرضتها فرنسا، وقد ارتُكبت مجزرة جديدة في 4/7/2020 ضدّ المسلمين وكان معظم الضّحايا من النّساء. (جريدة الأمّة الإلكترونيّة).

وفي كشمير يعاني المسلمون من الانتهاكات والاعتقالات ومن استخدام العنف ضدّهم، وقد أشار وزير الخارجيّة الباكستانيّ، شاه محمود قريشي، إلى ذلك موضّحا أنّ نيودلهي «تعامل مسلمي كشمير، الذين يناضلون لتحديد مصيرهم بأنفسهم، على أنّهم إرهابيّون...».

كما شنّت بورما حملة عسكريّة على مسلمي الرّوهينجا وقامت بإبادتهم جماعيّا ممّا دفع بأكثر من 700 ألف من الرّوهينجا من ولاية راخين في ميانمار إلى الفرار إلى بنغلادش.

جرائم بشعة ارتُكبت... مجازر مؤلمة نُفّذت... راح ضحيّتها الآلاف من المسلمين دون أن يحرّك العالم ساكنا...

وأما رائحة الموت في البوسنة والهرسك فتفوح في كلّ مكان منذ 25 عاما، وإلى اليوم لا زال المسلمون هناك يبحثون عن رفات أهاليهم الذين قتلوا في مجزرة سربرينيتشا التي راح ضحيّتها أكثر من 8000 مسلم، والتي تعدّ أبشع مجزرة وأكبر مأساة عرفتها أوروبا بعد الحرب العالميّة الثّانية. ولا زال المسلمون في البوسنة والهرسك يحيون هذه الذّكرى المؤلمة ويحاولون العثور على رفات أبنائهم (حوالي 3 آلاف من ضحايا هذه المجزرة لم يُعثر على رفاتهم حتّى يومنا هذا).

في كلمته التي ألقاها خلال مشاركته في تأبين رفات 33 من ضحايا المجزرة في مقبرة الشّهداء بمدينة بوتوتشاري أكّد سافيك يافيروفيتش (عضو المجلس الرّئاسي في البوسنة والهرسك) أنّ «ضحايا مجزرة سربرينيتشا، قتلوا فقط لأنّهم مسلمون وبوسنيّون» وتابع قائلا: «سربرينيتشا ستبقى وصمة عار على جبين كلّ من كان قادرا على منع وقوع تلك المجزرة ولم يفعل شيئا».

في 28 جوان 2020م احتفل المسلمون في البوسنة والهرسك بمرور 510 عاما على دخولهم الإسلام: احتفال يعبّر عن فخر واعتزاز بهذا الانتماء وعن حنين إلى ما كانوا عليه في ظلّ هذا الدّين الذي أزاحه الغرب عن حياتهم وعن الحياة عموما، ليفرض نظامه الرّأسماليّ الحاقد على الإسلام والمسلمين الذين يعانون ويلقون أنواعا شتّى من العذابات، ما يجعلهم يحنّون لدولتهم التي كانت تحميهم وتحييهم في أمن وطمأنينة ما جعل أعناقهم مشرئبّة ترقب عودتها.

في ظلّ هذا النّظام العالميّ السّائد: يعاني المسلمون خاصّة والبشريّة عامّة.

لقد نصّب الغرب عملاء يتفانون في خدمة مصالحه، يحكمون المسلمين ويتفنّنون في التّضييق عليهم ويذيقونهم الويلات: فقر، وجوع، وحروب،... حتّى صاروا كالأيتام على موائد اللّئام؛ قُسّمت أراضيهم ونُهبت ثرواتُهم وحكمتهم أنظمةٌ عميلة تعمل على كبح حركاتهم بالرّدع تارة وبالتّضليل تارة أخرى.

أشكال المعاناة في بلاد المسلمين متنوّعة، تتجسّد في فراعنة يحكمون الشّعوب ويخضعونها بالقوّة وينشرون القتل والدّمار والحروب ويزرعون الخوف والرّعب في نفوس أبنائها (سوريا: أكثر من 400 ألف شخص قتلوا في سوريا منذ 2011 (منظّمة هيومن رايتس ووتش: الجزيرة نت 13/3/2020)، وتظهر هذه المعاناة أيضا في المجاعات والفقر (اليمن: حذّرت منظّمة الأمم المتّحدة للطّفولة في 26 جوان 2020 من ارتفاع عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التّغذية في اليمن إلى 2.4 مليون بنهاية العام بسبب النّقص الكبير في تمويل المساعدات الإنسانيّة). كما تبرز في تحكّم القوى العظمى في مصير الشعوب وفرضها مشاريع وقوانين تقوّض بها أحكام الشّريعة وتحاربها وتدفع بالمسلمين إلى العيش في غربة وانفصام عن دينهم وعن أحكامه.

لئن اختلفت أشكال معاناة المسلمين فإنّ سببها واحد وهو غياب نظام دينهم عن حياتهم وتحكّم نظام علمانيّ فاسد في رقابهم وفي العالم بأسره. نظام وضعيّ نشر الظّلم والظّلام وعجز عن إنقاذ البشريّة من الأزمات المتتالية وفشل في حلّ مشاكلها التي تتخبّط فيها. نظام يبعث رائحة الموت ويلقي بالنّاس في الهاوية والظلمات ويجعل الأعناق مشرئبّة متلهّفة ترقب منقذا يخرجها من هذه الدّائرة المغلقة الخانقة.

إنّ ما شهده المسلمون في ظلّ دولتهم من عدل وإنصاف قد شمل جميع من كانوا تحت ظلّها وحكمها والتاريخ يشهد بذلك، عكس ما كان يحدث في أوروبّا من اضطهاد وقتل... كان المسلمون ينشرون دين الإسلام رحمة للعالمين ويطبّقه الحكّام خوفا من الله وطاعة له. وبالرّغم من تشويه الغرب للوقائع وتزويرها فقد أثبت التّاريخ أنّ الدّولة الإسلاميّة كانت مثالا رائعا في رعاية من كانوا يعيشون تحت ظلّها من مسلمين وغير مسلمين، ويذكر الأمير شَكِيبْ أَرْسْلَانْ ما تميّزت به الدّولة العثمانيّة في كتابه «حاضر العالم الإسلاميّ» منوّها بذلك «ثمّ إنّ احترام المعاهدات، والعمل بموجب الكلمة المعطاة، كانا من مزايا العثمانيّين الذي يدور عليهما التّاريخ العثمانيّ كلّه».

حين كانت للمسلمين دولة اقتدى معظم حكّامهم - في تعاملهم مع رعاياهم - برسولهم الحبيب ﷺ الذي خاف الله في كلّ مخلوقاته، فكان رحيما بالمسلمين وغيرهم؛ يوفّر لهم الرّعاية والحماية فعاشوا في أمن واطمئنان...

نقل ابن سعد في طبقاته نصّ كتاب رسول الله ﷺ إلى نصارى نجران: «وكتب رسول الله ﷺ لأسقف بني الحارث بن كعب، وأساقفة نجران، وكهنتهم، ومن تبعهم، ورهبانهم، أنّ لهم ما تحت أيديهم من قليل وكثير، من بيعهم وصلواتهم ورهبانهم وجوار الله ورسوله، لا يغيّر أسقف عن أسقفيته، ولا راهب عن رهبانيّته، ولا كاهن عن كهانته، ولا يغير حقّ من حقوقهم، ولا سلطانهم ولا شيء ممّا كانوا عليه، ما نصحوا وأصلحوا فيما عليهم غير مثقلين بظلم ولا ظالمين».

وعند فتحه لدمشق كتب خالد بن الوليد إلى أهلها «بسم الله الرّحمن الرّحيم، هذا ما أعطى خالد بن الوليد أهل دمشق إذا دخلها، أماناً على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم، وسور مدينتهم لا يهدم، ولا يسكن شيء من دورهم، لهم بذلك عهد الله وذمّة رسول الله ﷺ والخلفاء والمؤمنين، لا يُعرض لهم إلاّ بخير إذا أعطوا الجزية».

وكتب السّلطان محمّد الفاتح مرسوما فيه ما يلي: «أهل البوسنة الفرنسيسكان قد منحوا بموجب هذا الفرمان (المرسوم السّلطاني) حماية جلالتي ونحن نأمر بأن لا يتعرّض أحد لهؤلاء النّاس ولا لكنائسهم وصلبهم وبأنّهم سيعيشون بسلام في دولتي وبأنّ أولئك الذين هجروا ديارهم سيحظون بالأمان والحرّيّة».

وكان الخلفاء يقومون على رعاية النّاس بأنفسهم ويتفقّدون أحوالهم خوفا من أن يحاسبهم الله على تقصيرهم أو يؤاخذهم بشكوى من أحد رعاياهم، بل إنّ رعايتهم شملت الدّوابّ والطّيور؛ «لو عثرت بغلة في العراق لسألني الله تعالى عنها لِمَ لَمْ تمهّد لها الطّريق يا عمر؟!» (عمر بن الخطّاب)، «انثُروا القمح على رؤوس الجبال حتّى لا يقال جاع طير في بلاد المسلمين» (عمر بن عبد العزيز)... فضربوا بذلك أمثالا رائعة في سياسة النّاس ورعاية شؤونهم.

هذه هي سياسات دولة الخلافة مع رعاياها مسلمين وغير مسلمين؛ تذود عنهم وتحميهم وتمنحهم العيش الكريم والحياة الهنيئة، على عكس هذا النّظام الرّأسماليّ العالميّ الذي لا تفوح من بين قوانينه وتشريعاته إلّا رائحة الموت والفقر والجوع... فشتّان ما بين تشريع ربّانيّ عادل رحيم يحمل الخير والحياة للمسلمين وللنّاس كافّة ويؤمّن لهم البقاء، وبين تشريع بشريّ محمّل برائحة الموت... يسارع للعالم بالفناء.

شتّان بين دولة تحكم بما أنزل الله فتملأ الدّنيا رحمة وطمأنينة، وبين نظام وضعيّ يسهر على تحقيق مصالح ثُلّة رأسماليّة تنثر سمّها وحقدها وأنانيّتها فتملأ هذه الدّنيا خوفا وجزعا ورعبا...

شتّان بين ما تقوم به دولة الإسلام مع رعاياها - مسلمين كانوا أو غير مسلمين - وبين النّظام الرّأسماليّ الذي يحكم العالم اليوم وما يذيقه للمسلمين وغيرهم من ويلات...

شتّان بين نظام بشريّ عجز عن حلّ المشاكل المتولّدة عن قوانينه التي سنّها وترك البشريّة تتخبّط في بحار من الأزمات لأنّه فشل في وضع حدّ لها ولجأ إلى منظّماته الدّوليّة ووسائله المتعدّدة لتمديد صلاحيّته التي شارفت على الانتهاء، وبين نظام ربّانيّ يعالج كلّ مشكلات الحياة، فلله الخلق والأمر وهو العليم الخبير...

إنّ العالم عموما والمسلمين بصفة خاصّة في أمسّ الحاجة اليوم لنظام الإسلام حتّى يخرجهم من ظلمات النّظام الرّأسماليّ وظلمه إلى نور الإسلام وعدله. فعودة الخلافة ليست حقيقة شرعيّة فحسب (وعد من الله سبحانه وتعالى وبشرى من رسوله ﷺ) بل هي ضرورة واقعيّة فرضها الواقع. فلقد أثبتت الوقائع وخاصّة بعد ثورات الرّبيع العربي توق الشّعوب إلى نظام عالميّ جديد يغيّر أوضاعها ويبدّل أحوالها وينحّي نظام الرّأسماليّة من حياتها بعد أن ثبت لديها فشله في حلّ مشاكلها وفساده...

ترقب الشّعوب الإسلاميّة نظام دينها الذي سيغيّر لها حياتها ويبدّل وجه العالم ويقلب الموازين ويعيد للأمّة الإسلاميّة موقعها الطّبيعيّ (قيادة العالم وتسييره بنظام الخالق العادل)، فهذا هو الوضع الطّبيعيّ لأمّة الإسلام، وما هي عليه من ضعف وهوان ليس سوى استثناء. وعليه فإنّ لملمة جراح الأمّة ومداواتها لن يكون إلّا بعودة دولة الإسلام فحينها يندمل الجرح الغائر - غياب نظام الإسلام عن الحياة - وتبرأ جميع الجروح الأخرى.

لماذا نرفض كمسلمين فكرة فصل الدين عن السياسة أو الدولة

(الجزء الثاني)

محمود رضا

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وزوجاته أمهات المؤمنين، وبعد:

إن العقيدة الإسلامية عقيدة عقلية أي نتاج البحث العقلي والنظر في الأدلة، وليست عقيدة تسليمية اعتباطية تتصدع بعرضها على العقل كما هو حال النصرانية والبوذية وغيرها من الأديان ، فأصول الإسلام عقلية أي ثابتة بالدليل العقلي القطعي، وهذه الأصول هي وجود خالق خلق الكون من عدم، وثبوت كون القرآن الكريم من الله عز وجل وإعجازه للعرب وكل لبشر وعجزهم عن الإتيان بسورة من مثله، وثبوت نبوة محمد صلى الله عليه وسلم بثبوت كون القرآن الكريم من الله عز وجل..

والإسلام عندما أخبر بالعقائد النقلية، لم يطلب من الناس قبولها بالتسليم دون إقامة أصل ثابت لا يتزعزع لها قائم على العقل، بل أسس لها أصلا قويا ثابتا فالعقائد النقلية في الإسلام مبنية على العقائد العقلية(الله والقرآن الكريم ومحمد صلى الله عليه وسلم.) بحيث ينتقل بالإنسان من المعقول إلى المنقول انتقالا آمنا يحقق قناعة العقل وما فقة الفطرة ويملأ القلب طمأنينة.

وهكذا حارب الإسلام فكرة توارث الاعتقاد وفكرة التسليم بما وجد الإنسان عليه الآباء والأجداد. وقرَّع المولى الكفار لتوارثهم العقائد البالية الخرافية من آبائهم.

قال تعالى: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۚ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ» سورة البقرة الآية 170.

والقرآن الكريم دعا في مواضع كثيرة للتفكير والنظر والتدبر والعقل، وحين يذكر القرآن الكريم حال المقلد للعقائد أو حال من يعتقد عقيدة باطلة يستثير عقل الإنسان قبل ذكر هذه العقائد أو بعدها ليكتشف الإنسان سخف مثل هذه العقائد وتهافتها.

قال تعالى:

إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ (95) فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (96) وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (97) وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ (98) وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ۗ انْظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (99) وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ (100) بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ(101) سورة الأنعام.

هنا يخاطب الله تعالى الإنسان ويستثير عقله وتفكيره داعيا إياه للتفكر والتدبر في آيات الله، ثم يعرض المولى عز وجل لحال من جعل الجن شركاء الله، ومن ابتدع للخالق بنين وبنات من مخلوقاته.

فسياق الآيات سياق تفكير ونظر وتدبر ينتقل الحديث فيها إلى عقائد اخترعها البشر بالتخريص والتوهم.

ولهذا فنحن المسلمون أصحاب الحجة والبرهان والسلطان في العقيدة، لا نقبل العقائد المستوردة والمنزوعة من تاريخ غيرنا من الأمم، والتي اخترعتها العقول البشرية كردة فعل على واقع معين، ولا نقبل تنزيل واقع أوروبا والنصرانية فيها على واقع العالم الإسلامي والإسلام.

إن الدعوة للعلمانية في بلاد المسلمين إنما هي محاكاة بهلوانية لمفكري الغرب ولدعوتهم للعلمانية، فالعلمانية في الغرب كانت هروبا من واقع استخدام دين محرف شكلّه البشر ونسبوه كذبا وزورا للخالق، وتجبروا في تفسيره ليخدم الملوك والفرسان... فكانت الدعوة لفصل الدين عن الحياة ردة فعل على هذا الواقع المرير، وليست نتاج بحث وأفضت إلى وجوب عزل الخالق عما خلق، وفرضوا تصورا يقضي بأن الخالق ليس من حقه وضع تشريعات ومعالجات للمجتمعات.

إن الدعوة للعلمانية مسبوقة بأحداث تاريخية تعتبر بمثابة الأسباب الموجبة لها، وليس مسبوقة بمقدمات عقلية تعلل سبب القول بأن الخالق خلق الإنسان ثم تركه بحسب زعم الزاعمين بدون نظام وهداية وإرشاد.

وهذه الأحداث التاريخية التي أنزلت منزل الاستدلال العقلي وكانت أوروبا مسرحها، جعل منها العلمانيون في بلاد المسلمين في عملية إسقاط فكري علة وتعلة للقول بوجوب فصل الإسلام عن الحكم أو السياسة أو الدولة، متغافلين عن حقائق منها أن الإسلام نظام عيش ومنهج حياة وهو دين منه الدولة وليس كالنصرانية باعتبارها دينا كهنوتيا. ومنها أن الصراع بين العقل والنقل وبين رجال الدين ورجال الفكر كانت أوروبا مسرحه وليس بلاد الإسلام وبالتالي فان العلمانيين يمارسون عملية إسقاط فكري سمج حين يقيسون الإسلام على النصرانية وبلاد المسلمين على أوروبا.

في الجزء القادم نكمل الحديث عن عملية الإسقاط الفكري التي يمارسها العلمانيون باستحضار تاريخ أوروبا والنصرانية حين حديثهم عن الإسلام، لنتبين أننا كمسلمين أهل الحجة والبرهان في ردنا للعلمانية جملة وتفصيلا.

التعديلات القانونية وعلاقتها بالمطلوبات الدولية!!

إبراهيم مشرف

كشف وزير العدل السوداني تفاصيل تعديلات القانون الجنائي الذي أجيز أمس من المجلس السيادي، فقد أباح شرب الخمر لغير المسلمين، وقال: بالنسبة للمسلمين تركنا الأمر لتدارس الناس لاحقاً للعودة للمادة القديمة أو إلغائها بالكامل، ثم أكد إلغاء المادة الخاصة بالردة وقال: لا يملك أحد وصف الآخرين بالكفر ولا قتلهم، فالأمر مهدد بالسلم المجتمعي، ثم أضاف بما يتعلق بجريمة الدعارة قوله: يعد مرتكباً لجريمة الدعارة من يوجد في مقر لتقديم الدعارة أو أي خدمة جنسية بمقابل مادي، ثم تحدث عن السن القانونية وهي 18 عاماً، كما جرم ختان الإناث، وكذلك جعل من حق المرأة اصطحاب أطفالها مساواة بالرجل. (سودان تربيون 11 تموز/يوليو 2020م).

ابتداءً، مَنْ هو الحاكم يا وزير العدل؟ هل هو الله العدل الحق سبحانه أم العقل؟ وما هو الأساس الصحيح الذي تبنى عليه الأحكام، هل هو الإسلام أم الوثيقة الدستورية أم القانون الدولي أم المحكمة الجنائية؟ قال تعالى: [أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ]، فالناظر في هذه التعديلات يرى أنها لا تعتمد على أساس واحد تنبثق منه؛ فتارة يقول الوثيقة الدستورية، وتارة يقول الاختلاف الفقهي في الإسلام، وتارة القانون الدولي والحريات، وتارة المحكمة الجنائية!!

إن الذي يجعل له أكثر من إله أو أكثر من قاعدة يكلّ ويتعب ولا يستطيع أن يرضي الجميع، قال تعالى: [ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ]، والحق هو أن هذه التعديلات والقوانين التي أجازها وزير العدل هي في حقيقتها مطلوبات أمريكا لعلمنة البلاد، وهي مطلوبات قد طلبتها أمريكا من قبلُ في عهد الإنقاذ ونفذت الإنقاذ جزءاً كبيراً منها، ولولا ازدياد الضائقة الاقتصادية التي أدت إلى زوالها لنفّذت الباقي، فكان قانون التزاوج والحريات الدينية والنقاش حول قانون النظام العام وكرة القدم للنساء وغيرها... فجاءت الحكومة الانتقالية ونفذت ما تبقى من العلمنة، وهي تسير في الاتجاه نفسه الذي يصادم عقيدة أهل البلاد ويخون أهله ودينه ويأمن الأعداء ويصادقهم! فالذي يفعل ذلك سيندم ويخسر في الدنيا والآخرة وينقلب عليه العدو، ولكم في ابن الأحمر، محمد بن الأحمر، حليف التتر عبرة، ولكم في الإنقاذ حليفة أمريكا عبرة، فاعتبروا يا أولي الألباب. قال تعالى: [وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ].

فالذي ينحاز إلى أمته ويرفع راية الإسلام بإقامة شرع الله عن طريق إقامة دولة الإسلام؛ الخلافة الراشدة تأتيه الدنيا وهي راغمة ويرفعه الله في أعلى عليين، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ

إبراهيم سلامة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن ولاه

قال الله تبارك وتعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةٗ فَٱثۡبُتُواْ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ (45) وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ (46) وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بَطَرٗا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ(47)الأنفال

إن طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ أمان لكم من الإختلاف وأمان لكم من التفرقة والتشرذم ومن تسلط عدوكم عليكم، فهي الحصن الحصين والبيت المكين والمركب المتين الذي يحميكم ويشد في عضدكم ويرد كيد عدوكم، وطاعة الله بتنفيذ أمره ونهيه، وتطبيق شرعه بتحكيم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بتنظيم شؤون حياتكم، في كل مجال وباب في الحياة الدنيا، في الإقتصاد والحكم والإجتماع والسياسة والعدل والقضاء والأخلاق والسلوك والقيم والمعاملات والأفكار والمقاييس والتجارة والبيع والشراء، لقد أقام رسول الله ﷺ الدولة الإسلامية في المدنية المنورة على كلمة التوحيد لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وجمع المسلمين على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وقوة الأمة الإسلامية من قوة الدولة الإسلامية الملتزمة بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ صدقا وحقا، بتطبيق شرع الله والإلتزام به حصريا، وما ضعفت الأمة الإسلامية ودالت دولتها إلا بعد أن استبدلت أنظمة الكفار بالشريعة الإسلامية وحكمها الرويبضات، الذين ولائهم للكفار يأتمرون بأمرهم ويعملون عملهم، والدولة الإسلامية من أولوياتها الجهاد في سبيل الله لنشر الإسلام وإحقاق الحق والإنصاف بين الناس، والله تبارك وتعالى يأمر المسلمين بالثبات في المعركه بقوله: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةٗ فَٱثۡبُتُواْ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ (45) وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ) الثبات في المعركة أول النصر ونتيجته إحدى الحسنين إما النصر أو الشهادة، والنصر من عند الله تحققه طاعة الله واتباع أمره ونهيه والثبات في المعركة أول خطوة بعد الإعداد والعدة والتوكل على الله وإرجاع الأمر له، والأمر كله بيد الله أولا وأخيرا، (وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا) وذكر الله مطلوب في كل حين وعند كل أمر وفي المعركة أجدى وأنفع، وأنتم تعلمون أن الأجل بيد الله لا يقربه قتال، ولا يبعده رغد الحياة وطيبها، فصدقوا الله وجاهدوا في سبيله حق الجهاد واثبتوا واصبروا عند لقاء العدو، (وَلَا تَهِنُواْ فِي ٱبۡتِغَآءِ ٱلۡقَوۡمِۖ إِن تَكُونُواْ تَأۡلَمُونَ فَإِنَّهُمۡ يَأۡلَمُونَ كَمَا تَأۡلَمُونَۖ وَتَرۡجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرۡجُونَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا((104) النساء، فأنتم ترجون من الله النصر والرضا والعون والجزاء الحسن في الدنيا والآخرة، والكفار لا يرجون شيئا لكفرهم، (وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ) وطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ هي الحياة الرشيدة والمنجية في الدنيا والآخرة، وهي التزام بشرع الله ونشره في العالمين وتطبيقه والمحافظة عليه وعلى المسلمين أمة ودولة ومجتمعا إسلاميا تطبق فيه شريعة الله، فتحمى ذراري المسلمين وبلادهم وخيراتهم، (وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ) والتنازع والتخاصم والشقاق والنفاق يكون حين لا تكون طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ أساس الحياة، ولا يُحكم و يُتحاكم لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فتتفرقوا وتهنوا على عدوكم، وتفشلوا وتضيع قوتكم هباء منثورا، كما نرى حال المسلمين في هذه الأيام، والصبر مفتاح الفرج فاصبروا على طاعة الله واصبروا على مكافحة الكفار والمنافقين ولا تأخذكم في الله لومة لائم، واصبروا على العمل لإستئناف الحياة الإسلامية وقد تعطلت منذ مائة عام وأكثر، وطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ ديدن المؤمنين، وحياتهم لا تستقيم الا بتحكيم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وتنظيم شؤون حياتهم، وإن رسالتكم رسالة هداية وخير للبشرية، فلا يكون البطر والرياء والظلم والإستبداد وطاعة الكفار سبيلا في حياتكم وطريقا لعيشكم، والتنازع يأتي من تحكم الهوى والشهوات والركون للذين ظلموا، ومعصية الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، تورث الضعف والهوان والذل كما هو حال المسلمين هذه الأيام.

وقال الله تبارك وتعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ كَٰفِرِينَ (100) وَكَيۡفَ تَكۡفُرُونَ وَأَنتُمۡ تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمۡ رَسُولُهُۥۗ وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدۡ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ (101) يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ (102) وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ (103) ال عمران.

إن طاعة أهل الكتاب وتوليهم والإنصياع لأمرهم، واتباع طريقة حياتهم وأخذ ثقافتهم وأفكارهم والإنضباع بها والدعوة لها، وتمثل الديمقراطية والدولة المدنية والعلمانية وفصل الإسلام عن تنظيم شؤون الحياة، والدعوة للتمسك بالشرعية الدولية والقانون الدولي، وهذه كلها أدوات للصد عن سبيل الله، ومحاربة الإسلام والمسلمين، ومن يتبعها ينسلخ من الإسلام وحاله كمن يتمسك بالسراب (وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ (39) النور، وما زال بعض المسلمين سادرين في غيهم يتبعون الكفار ويوالونهم ويطيعونهم ويرفعون راية دعوتهم، رغم ما أصاب المسلمين من جراء الالتجاء إلى الكفار، من فرقة وذل وتشرذم وهوان، هؤلاء لا يلوون لقوله تبارك وتعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ كَٰفِرِينَ) بمعنى يا أيها الذين آمنوا لا تطيعوا أهل الكتاب ولا تسيروا سيرهم ولا تشربوا مائهم ولا تستظلوا بظلهم، إنهم عدوا لكم فاحذروه، يصدوكم عن سبيل الله فتصبحوا مثلهم كافرين (وَكَيۡفَ تَكۡفُرُونَ وَأَنتُمۡ تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمۡ رَسُولُهُۥ) كيف تكفرون ورسول الله ﷺ بينكم علمكم الإسلام وطبقه عليكم، وعشتم الإسلام في واقع حياتكم وحفظكم وحفظتموه، ولمن جاء من بعدكم فإن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بين أيديكم وقد نظم حياتكم وحكمها وسيرة رسول الله ﷺ وسنته بين أيديكم تلمسونها وتعيشون دقائقها وقد نشر الإسلام في أقاصي الدنيا، وأنتم ترون ذلك رأي العين، والإسلام حياتكم ودينكم، فكيف تكفرون به وتتبعون غيره، ومن يحملكم على تركه؟، وهو شاهد عليكم وشاهد لكم إن تمسكتم به فقد طبق لأكثر من ثلاثة عشر قرنا في واقع الحياة وأنتم أعزة، وشاهد عليكم أن يصيبكم الذل والهوان والفرقة كما أنتم عليه اليوم إن اتبعتم غيره واستكنتم للذين ظلموا واستخذيتم ولم تغيروا عليهم، (وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدۡ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ) ومن يعتصم بالله من يتحصن بكتاب الله ويلتجئ لله في كل شأن وأمر من حياته ويلتزم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فقد استقام على الصراط المستقيم وأمن الضلال والزيغ عن شرع الله، ونظم حياته وأقام شأنه وأمره كله بأمر الله وطاعته ونهيه، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا، وإنكم إما أن تصدقوا بباطل وإما أن تكذبوا بحق، وإنه والله لو كان موسى حيا بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني) بمعنى انه لا يجوز الأخذ من أهل الكتاب والتلقي منهم بما يخص العقيدة الإسلامية وما ينبثق منها من أنظمة وقوانين تنظم شؤون الحياة المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، أما العلوم التجريبية البحته فهي تؤخذ لعدم صلتها بالعقيدة ووجهة النظر في الحياة وتنظيم شؤونها، (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ) وتقوى الله تعني أن حياة المسلم بأدق تفاصيلها منضبطة بأمر الله ونهيه وبأن الله تبارك وتعالى يطاع فلا يعصى ويشكر فلا يكفر ويذكر فلا ينسى، إلى أن يبلغ الكتاب أجله (وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ) الدعوة للحرص على الإسلام والتمسك به والحذر من الخروج منه وكأنه بيت يطاع الله فيه ويعظم، فلا تخرج منه حتى يتسلمك ملك الموت راضيا مرضيا، والموت لا يعلم أحد أجله فعليك الحرص ألا يأتيك الموت إلا وأنت مسلما مستسلما لله طائعا متبعا لمنهجه محتكما لكتابه وسنة رسوله ﷺ – عاملا لإستئناف الحياة الإسلامية داعيا لإقامة الدولة الإسلامية التي تحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ صدقا وحقا ذلك في غياب الدولة الإسلامية عن واقع الحياة كما هو اليوم – (وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ) بمعنى أيها الناس احتموا وتمسكوا وتحصنوا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ فهي حبل الله المتين الذي يجمعكم على الهدى والتقوى ويؤلف بين قلوبكم (فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا) ويبعد عنكم الشقاق والنفاق وقد (كُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَا) بدين الله فأقيموا الدين ولا تفرقوا فيه (شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ) 13الشورى، وروى ابن مردويه عن عبد الله رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن هذا القرآن هو حبل الله المتين، وهو النور المبين، وهو الشفاء النافع، عصمة لمن تمسك به، ونجاة لمن اتبعه).

سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك، لا إله غيرك نعبدك ونتوب إليك وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وارحمنا اللهم وأرحم والدينا واغفر لنا ولوالدينا وارحمهما كما ربياني صغيرا, وارحم المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء والأموات وتولنا وتب علينا وأدخلنا في عبادك الصالحين والحمد لله رب العالمين والسلام على المرسلين، (وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ(.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء ـ تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

imprimerie STAG